ما لم يُستعمَلْ من اللغةِ إلّا في سياقٍ خاصّ
دراسة نحويّة

د٠ حسن بن غُرم العَمْريّ(*)

المقدمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، أما بعد:

فإنَّ من طريقة العرب في كلامهم أن يقصروا أشياء من لغتهم على سياقات خاصة، بحيث يلتزمون ذلك الشيء في ذلك السياق، ثم لا يكاد يرد في غيره إلا على سبيل الشذوذ، أو الندرة، أو ضرورة الشعر، إن هو ورد.

وهذه الطريقة ليست أمرًا عارضًا في كلام العرب، ولا استعمالًا طارئًا وقع فلتة في لغتهم، بل هي ظاهرة متكررة في سياقات متعددة، ولا سيما تلك التي يكثر ورودها في الكلام، وتتردد فيه، فنجد العرب تستعمل في النداء ما لا تستعمل في غيره من الكلام، وتتكلّم في القسم بما لا تتكلم به فيما سواه، وهكذا يتردد هذا الأمر في عدد من السياقات؛ لأنها جارية على ألسنتهم بكثرة.

وقد نصّ ابن فارس على أهمية معرفة هذا النوع من اللغة، وأنه من الأصول التي لا يعذر متعاطي الأدب بالجهل به عند أهل الأدب، وإن عُذر بالجهل ببعض متن اللغة، لأن اللغة أوسع من أن يحاط بها، يقول: ((والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول أنّ متوسِّمًا بالأدب لو سئل عن (الجزم والتسويد) في علاج النوق، فتوقّف، أو عيَّ به، أو لم يعرفْه، لم ينقصه ذلك عند أهل المعرفة نقصًا شائنًا؛ لأن كلام العرب أكثر من أن يحصى، ولو قيل له: هل تتكلّمُ العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات؟ ثم لم يعرفه لنقصه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب، لا أنّ ذلك يُرْدِدُ دينه، أو يجرُّه لمأثم))[1].

(*) الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف بجامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة.

(١) الصاحبي لابن فارس ص٤، ٥.

كما أن هذا النوع من اللغة له أثره على وضع القواعد القياسية، والأحكام المطّردة، ولأجل ذلك وجدنا النحاة قد ضبطوا كثيرًا من تلك الاستعمالات، وفرّعوا عليها أحكامًا نحوية، ونصّوا على أثر قصر تلك الاستعمالات على سياقاتها في مسائل النحو وأحكامه.

وقد تنوّع ذلك القدر من اللغة في كتب النحو ما بين مفردات وألفاظ، وصيغ وبُنى، وتراكيبَ وجملٍ، فكان هذا البحث، قاصدًا تتبع تلك الاستعمالات اللغوية التي صرَّح النحاة واللغويون بكونها مقصورة على سياق خاص، وتقرير تأثير ذلك على الأحكام النحوية، وكرّرت النظر ورجَعْته في مصادر اللغة والنحو ومراجعها فجمعت منها ما يسّره الله لي في هذا البحث، وجعلته على النحو التالي:

المقدمة: وفيه بيان موضوع البحث، وتقسيمه.

الفصل الأول: المستعمل من اللغة في سياق الاستفهام خاصّة.

الفصل الثاني: المستعمل من اللغة في سياق النفي خاصّة.

الفصل الثالث: المستعمل من اللغة في سياق القسم خاصّة.

الفصل الرابع: المستعمل من اللغة في سياق النداء خاصّة.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

ورغم علمي بأنّ ابن آدم مهما حرَص على تجويد عمله وإتقانه، فإنه ولا شك مجبولٌ على النقص والتقصير، إلا أني أرجو أنّني جمعتُ في هذا البحث قدرًا طيِّبًا مما قَصَرت العرب استعماله من لغتها على سياق خاص، وناقشْته مناقشةً نحوية، ووجّهت النظر إلى هذا النوع من الدرس، والله أسأل أن يبارك فيه، وأن ينفع به، وصلى الله على نبيِّنا محمد وآله وصحبه.

الفصل الأول

المستعملُ من اللغةِ في سياق الاسْتفهام خاصّة

تمهيد:

الكلم التي يستفهم بها ليست ألفاظها مقصورة على معنى الاستفهام، بل تستعمل فيه وفي غيره، فالهمزة تستعمل في الاستفهام وفي النداء، و(مَن وما) تستعملان للسؤال عن العاقل وغيره، وهما يستعملان في الموصولات، وفي أدوات الشرط أيضًا، وكذلك (أيٌّ)، و(متى، وأين، وكيف، وأنّى، وأيّان) تستعمل في الاستفهام وفي الشرط، واستُعمل بعضها حرفَ جرٍّ، وبعضها ظرفًا مجردًا عن معنى الاستفهام، و(كم) يسأل بها عن العدد، وتستعمل خبرية، فتكون في غير سياق الاستفهام، و(هل) تستعمل في السؤال لطلب التصديق، وترِد أيضًا بمعنى (قد)، و(أم) حرف عطف، يستعمل حينًا في الاستفهام معادلًا للهمزة فيسمى متّصلًا، ويستعمل حينًا آخر في الخبر فيسمّى منقطعًا، فعلى هذا لم تكن تلك الألفاظ مقصورةً في الاستعمال اللغوي على سياق الاستفهام خاصة، وإنما استعملت فيه وفي غيره، ودلت في كل سياق تستعمل فيه على المعنى المقصود منها فيه(١).

بل إنَّ سيبويهِ نصّ على أنّ (أيًّا ومَن وما ومتى وهل) ليست أدواتٍ يستفهم بها أصلًا، وإنما الأربعة الأولى ونحوها أسماءٌ مبهمةٌ شبيهة بأسماء الإشارة في إبهامها، و(هل) حرف شبيه بـــ(قد)، وأنّ الاستفهام الحاصل معها إنما هو

(١) الكتاب ٣/٧٩-٨٢، وشرحه للسيرافي ٣/٢٣٩، وشرحه للرماني ١/١٠٠٢، والمفصل في علم العربية للزمخشري ص٣٠٩، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٣٠، ٣٤٣-٣٤٦، ٥٠٥.

بهمزة الاستفهام، ((ليس للاستفهام في الأصل غيره))[1]، وعند مجيء هذه الكلمات في سياق الاستفهام، فإن الاستفهام إنما هو بالألف، ((إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف))[2].

فجعل سيبويه كثرة استعمال هذه الألفاظ في سياق الاستفهام حتى عُرفن به قائمًا مقام ذكر همزة الاستفهام، ومغنيًا عنه، بدليل أنه أوجب مجيء الهمزة مع هذه الألفاظ إذا كانت في سياق الشرط، بل نص على أنهنّ في سياق الشرط للجزاء، فإذا أريد الاستفهام معه فلا بد من الإتيان بالهمزة معهن؛ لأنهن في ذلك السياق يعطين غير معنى الاستفهام، يقول: ((هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام، وذلك قولك: (أإنْ تأتني آتك؟)، ولا تكتفي بـــ(مَن)؛ لأنها حرف جزاء، و(متى) مثلها، فمن ثَمّ أُدخل الألف، تقول: (أمتى تشتمْني أشتمْك؟ وأمَن يفعلْ ذاك أزرْه؟)))[3]، وهذا نصٌّ في استعمال هذه الألفاظ لغير الاستفهام، فلسن مقصوراتٍ عليه، وإن كثر مجيئهن فيه، فكثرة الاستعمال في سياقٍ ما شيء، والاقتصار عليه شيء آخر.

وما يظهر من قوله قبلُ: ((إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة)) ليس مقصودًا منه قصر استعمال هذه الألفاظ على الاستفهام، وإنما الإشارة إلى أنه كثر ذلك فيها حتى أصبحت دالّة عليه، ولو لم تذكر الهمزة، ولهذا أكّد في النص الآخر معنى عدم اقتصارهن على الاستفهام، بمجيئهن في سياق شرط، ومجيء الهمزة معهن إذا أريد الاستفهام مع الشرط.

---

(١) وللأخفش كلام نحو هذا ينص فيه على أن الاستفهام في الأصل للهمزة فحسب، ينظر معاني القرآن ٣٧٤/١.

(٢) الكتاب ١٨٩/٣.

(٣) السابق ٨٢/٣.

يقول ابن يعيشَ في تقرير هذا المعنى من كلام سيبويه: ((...هذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وذلك أنه قال عقيب الكلام على (مَن ومتى وما): (وكذلك (هل) إنما هي بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف؛ إذ كانت (هل) إنما تقع في الاستفهام) كأنه يريد أن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد)، والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام، كما كان كذلك في (مَن ومتى وما)، الأصل (أمَن، وأمتى، وأما)، ولما كثُر استعمالها في الاستفهام حُذفت الألف؛ للعلم بمكانها))[1].

والخلاف واقع بين النحاة في كون الاستفهام بـــ(هل) نفسها أو بالهمزة معها[2]، ذُكرَتْ أم لم تُذكَر، وليس المقام لعرض الخلاف، والكلام عليه، كما أنه لا يؤثر في المقصود من المسألة هنا، فإنما المقصود التأكيد على أن هذه الألفاظَ ليست مقصورة في الاستعمال على الاستفهام، وإن كثرت فيه، وشُهِرت به، مع صرف النظر عن كون الاستفهام في الأصل بهذه الكلمات أو بالهمزة خاصة.

تقديم (مِن) ومجرورِها المفضّلِ عليه على اسم التفضيل:

إذا كان اسم التفضيل مجرّدًا من (أل) والإضافة فإن حقَّه أن يلازم الإفراد والتذكير، وأن يؤتى بعده بـــ(مِن) جارّةً للمفضّل عليه، فيقال مثلًا: (زيدٌ أكرمُ من عمرٍو)، ويكون ترتيب الجملة في أسلوب التفضيل على هذا، بأن يؤتى بالمفضّل أولًا، يليه اسم التفضيل فـــ(مِن) ومجرورها، ولا يصح تقديم (مِن) ومجرورها على اسم التفضيل، فلا يقال: (زيدٌ من عمرٍو أكرمُ)؛ لضعف اسم التفضيل في العمل، وعدم تصرّفِه كما يتصرّف الفعل، فكان لا بد من أن يبقى

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨.

(٢) ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٢٦١/١١-٢٦٨.

معموله بعده، ولم يرد خلافُ ذلك إلا ما شذّ في ضرورة الشعر، كقوله: (فأسماءُ مِن تلك الضعينةِ أمْلحُ)[1]، يريد: (فأسماءُ أملحُ من تلك الضعينة).

وقد حكم النحاة على مثل هذا بالشذوذ والندرة في الكلام، اللهم إلا في مسألة واحدة استثنوا فيها تقديم (مِن) ومجرورها على اسم التفضيل، على سبيل الوجوب، وهي مسألة خاصة بسياق الاستفهام، لم يستثنوا غيرها، وتلك حين يكون مجرور (مِن) اسم استفهام، أو مضافًا إلى اسم الاستفهام[2]، ((فهذا يلزم فيه تقديم (مِن) ومجرورها على (أفْعلَ) فتقول: ممَّن أنت أفضل؟ ومِن أيِّهم زيدٌ أكرمُ؟ وممّ ثوبُك أطول؟ وذلك لأن الاستفهام له أبدًا صدر الكلام، فلا يجوز تقديم ما يعمل فيه عليه، فاحتُمل ضعف التقديم لضرورة الاستفهام، وغلّبوا جهة الاستفهام على جهة ضعف العامل الذي هو (أفعلُ) غيرَ متصرِّف في معموله بالتقديم، والاستفهام لا يتأخر عن عامله اللفظي، فالتزموا أحسن الأقبحين، وهو تقديم معمول (أفعل)))[3].

ويجدر التأكيد على أن (مِن) ومجرورها إذا كان اسم استفهام لا يقتصر تقديمهما على اسم التفضيل فحسب، وإنما يكون بتقديمهما في أول جملة التفضيل، قبل المفضّل أيضًا؛ لأن مَناطَ وجوب التقديم في هذه المسألة ومخالفة بناء أسلوب التفضيل الأصليِّ كونُ الاستفهام له صدر الكلام، فلا جرم كان لا بد من تقديمه في أول جملته، يقول أبو حيان: ((وينبغي أن ننبّه على سبقه أيضًا

---

(١) هكذا مرويٌّ في أكثر كتب النحو، والرواية في ديوان جرير ٨٣٥/٢:

(إذا سايرت أسماء يومًا ظعائنًا فأسماء من تلك الظعائن أملح)،

ولا فرق بين الروايتين فيما يتّصل بالشاهد.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١٥٤٦/٤.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٥٩٢/٤.

ما كان (أفعل) خبرًا له... لئلا يتوهّم أنه يجوز توسطهما بين المخبر عنه والخبر، فإنه لا يجوز: (زيدٌ ممن أفضل)))[1].

وهذه المسألة من المسائل التي لم تشتهر عند المتقدمين؛ ولعل ذلك راجع لكون أسلوب التفضيل من الأساليب الملازمة في تركيبها لترتيب ثابت في الغالب، ولهذا لم يُستثن منه إلا هذه المسألة المقصورة على سياق الاستفهام؛ كما قال ابن مالك بعد أن قرّر هذا الحكم: ((ذكر هذه المسألة أبو علي في التذكرة، وهي من المسائل المغفول عنها))[2].

حكاية المفرد واختصاص (مَن وأيّ) بها:

المقصود بـــ((الحكاية في اصطلاح النحويين: أن تنطقَ بمثل ما نطق به المتكلم، أو ببعضه، أو بما يؤدي إعرابه، إشعارًا بتعلق ما بين الكلامين))[3].

ويكون هذا الحكم إما للجملة، وإما للمفرد، فأما الجملة فمثل إذا قال عمرٌو: (زيدٌ قائمٌ)، وأريد حكاية هذه الجملة؛ جيء بها على ما هي عليه، فيقال: (قال عمرٌو: زيدٌ قائمٌ)، وإذا قال عمروٌ: (إن زيدًا قائمٌ)، قيل في حكاية ما قال: (قال عمرٌو: إن زيدًا قائمٌ)، فلم يتغيّر فيها شيء، ولا يشترط لحكاية الجملة سياق خاص، وإنما ذلك جائز بإطلاق، إلا أن بعضهم نبَّه على عدم جواز حكاية الجملة الملحونة على لفظها، وإنما تكون بإصلاح ما فسد منها، أو بحكايتها على المعنى؛ لأنه إذا كانت حكايتها على المعنى جائزة بالإجماع وهي صحيحة معربة، فتعيّنه إذا كانت ملحونة هو الوجه، فلو قال عمرٌو: (قامَ زيدٍ) بالجر، فإن هذه الجملة لا تحكى على لفظها الملحون، بل يقال: (قال عمرو: قام زيدٌ)[4].

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٢٥٦/١٠.

(٢) شرح التسهيل ٥٤/٣.

(٣) المقاصد الشافية ٣٢١/٦.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٧/٢.

وأما المفرد فلا يحكى قياسًا مطّردًا إلا إذا كان في سياق الاستفهام، إذ لم ترد حكايته في غير الاستفهام إلا فيما شذّ من الكلام، كقول بعضهم: (ليس بقرشيًا) ردًّا على من قال: (إن في الدار قرشيًّا)، وقول الآخر: (دعني مِن تمرتان) حكاية لقول من قال: (له عندي تمرتان)، فهذا مما ورد به السماع النادر، وليس مقيسًا ينبني عليه الحكم(١).

وإنما المقيس في حكاية المفردات ما كان بعد استفهام بـــ(مَنْ وأيٍّ) دون غيرهما من أدوات الاستفهام، فلم ترد الحكاية مع غير هذين اللفظين من ألفاظ الاستفهام، فتكون حكاية المفرد مقصورة على سياقهما، ويكون هذان الاسمان مختصين من بين ألفاظ سياق الاستفهام بحكاية المفرد معهما(٢).

ثم إنّ المفرد إما أن يكون معرفةً فيُشترط لحكايته أن يكون علمًا، غير متيقَّنٍ نفي الاشتراك منه؛ ليصحّ الاستفهام عنه فتصحَّ الحكاية، أما لو كان العلم متيقنًا نفي الاشتراك فيه فلا وجه لحكايته؛ للعِلْم به، وعدم التباسه بغيره، فمثال المحكي أن يقال في نحو (رأيت زيدًا): (مَن زيدًا؟)، وفي نحو (مررت بزيدٍ): (مَن زيدٍ؟) بحكاية النصب والجر في (زيد)، وكان حقُّه لو لم يُحكَ الرفعَ على الابتداء(٣).

وإما أن يكون المفرد المراد حكايته نكرةً، فتكون الحكاية عن ذلك الاسم النكرة بلفظ اسمي الاستفهام الخاصّين بالحكاية وهما (مَن وأيٌّ)، ولا تُحكى النكرة بلفظها؛ لأنه لا يخلو عند إرادة حكايتها بلفظها إما أن تعاد نكرةً؛ فلا يستقيم الكلام؛ لأن النكرة أذا أعيدت نكرة دلّت على غير الأولى، كما في قوله

(١) ينظر الكتاب ٤١٣/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٤٥٣٥/٩.
(٢) ينظر المقاصد الشافية ٣٢٢/٦.
(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٣٠٨، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٢٤٨، وتمهيد القواعد ٤٥٤٥/٩.

تعالى: ((فإن مع العسر يسرًا، إن مع العسر يسرًا))[1]، فهما يسران؛ لأن النكرة أعيدت نكرة، فأريد بها غير الأولى، فلا تصح الحكاية حينئذٍ؛ لمشاركة غيره له في اللفظ نفسه، وإما أن تعاد معرّفةً بـــ(أل) العهدية؛ ليكون المراد بها النكرة المذكورة، كما في قوله تعالى: ((كما أرسلنا إلى فرعون رسولًا فعصى فرعون الرسول))[2]؛ إذ كانت إعادة النكرة بعد تعريفها بـــ(أل) دالا على كون المقصود بها هو المذكور نفسه، فيشكل على ذلك حكاية الشيء على غير لفظه، وخروجه عن حاله الأولى –حال النكرة– إلى حال المعرفة، وليس يحكى من المعارف سوى العَلَم، فكان في الاقتصار على اسم الاستفهام عند إرادة حكاية النكرة خروجٌ من الإشكالين[3].

فعلى هذا تكون الحكاية لما في تلك النكرة من الإعراب، والتذكير، أو التأنيث، والإفراد، أو التثنية، أو الجمع بـــ(أيٍّ) الاستفهامية للعاقل وغيره، في الوصل والوقف محرَّكةً بالحركات الثلاث بحسب إعراب النكرة المحكي عنها؛ لأن (أيًّا) معربة، فظهور الحركات عليها لا إشكال فيه، ويحكى بـــ(مَن) الاستفهامية العقلاء فحسب، ويكون ذلك في الوقف خاصة[4]، فيضاف عليها حروف المد الدالّ على الحكاية، فيقال (منُو ومنَا ومنِي)، وإنما كان لحاق تلك الحروف لـــ(مَن) من قبيل ((إلحاق علامة تؤذن بأن الاستفهام عن النكرة المذكورة خاصة، لا عما شاركها في اسمها، فإذا ذكر مرفوعًا كانت علامته الواو، وفي المنصوب الألف، وفي المجرور الياء؛ ليؤذن ذلك بالحكاية التي تدل على أن الاستفهام عن النكرة المذكورة، وكانت حروف المد واللين أولى من حركات الإعراب؛ لئلا يُوهم أنه لـــ(مَن) بحقِّ الإعراب، وإنما تلحق العلامة

(١) سورة الشرح، الآيتان ٥، ٦.

(٢) سورة المزمّل، الآيتان ١٥، ١٦.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني ٧٣٣/١، والمقاصد الشافية ٣٢٢/٦، ٣٢٣.

(٤) ينظر شرح الرضي للكافية ٢٨٠/٣، ٢٨١.

للإيذان بالحكاية لا على حق الإعراب))[1]؛ لأنه لو كان للإعراب لكان بالحركات؛ لأن (مَن) ليس فيها ما يتطلّب الإعراب بالحروف، فمن هنا كان وجود تلك الحروف مؤذنًا بارتباط اسم الاستفهام المحكي به بالنكرة المحكية، كما أنه لما كانت (مَنْ) في أصلها مبنية على سكون النون، ولم تتحرك إلا لأجل الحكاية لم يحسن الوقوف على متحرك، فأشبعت الحركة ليكون الوقوف على ساكن من جنس تلك الحركة؛ فتبقى الدلالة به على النكرة المحكية[2].

ولهذا لو أريد الاستفهام عن تلك النكرة بـــ(مَن) في الوصل لبقيت على الأصل من سكون النون، فلم تتحرك، ولم تضف حروف المد، ويكون من قبيل الاستفهام الذي جاء على أصله لا على سبيل الحكاية، كأن يقال: (جاء رجل أو امرأة، أو رجلان أو امرأتان، أو رجالٌ أونساءٌ)، أو يقال: (رأيت رجلًا أو امرأة أو رجلين أو امرأتين أو رجالًا أو نساءً)، أو يقال: (مررت برجلٍ أو امرأةٍ أو رجلين أو امرأتين أو رجالٍ أو نساءٍ)، فيكون الاستفهام عن جميع ذلك بـــ(مَنْ) حال الوصل بلفظ واحد، فيقال: (مَنْ يا هذا؟).

أما حال الوقف فتكون حكاية النكرة بـــ(مَن) بما يلحقها من حركات الحكاية وحروفها، وكذلك تكون الحكاية بـــ(أيّ) حال الوقف والوصل باختلاف الحركات؛ تبعًا لاختلاف حال النكرة المحكية، فيقال في حكاية نحو (جاء رجلٌ): (مَنُو)، و(أيٌّ؟)، و(أيٌّ يا هذا؟)؛ لأن النكرة مرفوعة، ويقال في حكاية نحو (رأيت رجلًا): (مَنَا)، و(أيًّا)، و(أيًّا يا هذا؟)؛ لأنها منصوبة، ويقال في حكاية نحو (مررت برجلٍ): (منِيْ)، و(أيٍّ) و(أيٍّ يا هذا)؛ لأنها مجرورة.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني ٧٣٥/١.

(٢) ينظر المقتضب ٣٠٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ١٧٦/٢/أ، ١٧٧، وتمهيد القواعد ٤٥٤٠/٩.

وفي حكاية غير المذكر المفرد من المؤنث المفرد والمثنى والجمع بنوعيهما تجري مطابقة لفظي الاستفهام المحكي بهما لتلك النكرة، كما جرت المطابقة في الإعراب، فيقال في الحكاية عن المؤنث المفرد (مَنَهْ، أو مَنَتْ) و(أيّة)، وعن المثنى المذكر (مَنان، ومنَيْنِ) و(أيَّانِ، وأيّينِ)، وعن المثنى المؤنث (منَتانِ، ومنَتينْ) و(أيّتانِ، وأيّتينِ)، وعن جمع الذكور (مَنُونَ، ومنِينَ)، و(أيّونَ، وأيِّينَ)، وعن جمع الإناث (مَنَات) و(أيّات)، وحكي عن بعض العرب التزام الإفراد والتذكير في الحكاية مع الجميع، ومطابقة النكرة المحكية في الإعراب فحسب(١).

فهذا ما تطّرد فيه حكاية الاسم المفرد، مقصورة على سياق الاستفهام، ومخصوصًا بها هذان الاسمان من بين سائر أدوات الاستفهام.

إجراء القول مُجرى الظنّ:

الأصل أن لفظ القول وما اشتق منه مرادٌ به حكاية كلام قيل، لكنْ قد ثبت في كلام العرب استعمالهم إياه في معنى الظن أيضًا، فيخرجونه عن معنى نطق اللسان إلى معنى فعل القلب من الظن والاعتقاد، ويترتّب على ذلك أثر كلاميّ حاصل في تغيُّر الإعراب؛ لأن حكاية القول تُبقي الجملةَ الاسمية على صورتها من المبتدأ والخبر، مع العمل في محلِّ الجملة بالنصب مفعولًا للقول؛ لأن القول له مفعول واحد، مفردًا كان أم جملة(٢).

وأما إذا كان القول بمعنى الظن فإنه يأخذ حكمه، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كفعل (ظنّ) في معموليها، غير أنّ إجراء القول مُجرى الظنِّ ليس على إطلاقه، وإنما يكون بشروط أربعة نصّ عليها النحاة؛ بناء على ما اطّرد من

(١) تنظر أحكام الحكاية هذه في الكتاب ٢/٤٠٧-٤١٠، المقتضب ٢/٣٠٥-٣٠٧، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١/٧٣٣، ٧٣٥-٧٣٦، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧١٧، وتمهيد القواعد ٤٥٣٦-٤٥٤٢.

(٢) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/٥٣.

استعمال غالب العرب وجمهورهم له في هذا المعنى، وذلك أن يكون بلفظ المضارع، المبدوء بتاء المضارعة الدالة على المخاطب، وأن يكون مسبوقًا باستفهام، غيرِ مفصول منه بأجنبي، نحو: (أتقولُ زيدًا منطلقًا؟)، بمعنى (أتظنُّ زيدًا منطلقًا؟)؛ لأن مجموع هذه الشروط يجعل معنى الظن فيه ظاهرًا، وإذا اختل أحدها تباعد القول عن معنى الظن، فيبقى على أصله، وهو الحكاية، وحُكي عن بني سليم أنهم لا يشترطون لإجراء القول مجرى الظن أيَّ شرط، بل يجعلون القول كالظنِّ مطلقًا[1].

وعلى هذا تكون العرب في غالبها قد خصّت استعمال القول بمعنى الظن وإجراءَه مُجراه في معناه وعمله على سياق الاستفهام من بين سائر السياقات؛ وبناء على اختصاص الاستفهام به كان لا بد أن يكون للمخاطب المبدوء بالتاء، لا بغيرها من أحرف المضارعة؛ ((لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن ظنِّ غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنّه))[2].

حذف ألف (ما) إذا سُبِقت بجارٍّ:

لم يكن استعمال العرب لـــ(ما) في كلامها مقصورًا على الاستفهام، بل استعملتها فيه وفي غيره لغير العاقل غالبًا، فالاستفهامية في نحو: (ما صنعْتَ؟)، والشرطية، في نحو (ما تفعلْ أفعلْ)، والموصولة في نحو (أعجبني ما صنعته)، واستعملت في غير ذلك، غير أن العرب قصرت حالة من حالات استعمالها على الاستفهام خاصة، وهي استعمالها محذوفةً ألفُها، فقد أوجب كثير من النحاة حذف ألف (ما) الاستفهامية حين تكون مجرورة، سواء كان الجرُّ

(١) ينظر الكتاب ١/١٢٢-١٢٤، وشرحه للسيرافي (المخطوط) ١/٢٣٢/ب، ٢٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٧-٥٦٩، والمقاصد الشافية ٢/٥٠٤، ٥٠٥.

(٢) الكتاب ١/١٢٢.

بالحرف، كقول الله تعالى: ((عمَّ يتساءلون؟))[1]، أم كان بالإضافة، كما في نحو (مجيء مَ جئتَ؟)، وما جاء خلافَ ذلك فهو شاذ أو ضرورة[2]، وبعضهم جعل الحذف للألف هو الغالبَ والإثبات لغة[3].

وعلى أيٍّ من الرأيين فالجميع على أن حذف الألف حال الجر مقصور على الاستفهامية دون غيرها من الاستعمالات الأخرى، فهو من خصائص أسلوب الاستفهام.

وإنما حذفت الألف من الاستفهامية خاصة للتخفيف حين تكون مع الجارِّ بمنزلة الكلمة الواحدة[4]، وللفرق بين الاستخبار الذي تفيده الاستفهامية، والإخبار الذي تفيده الموصولة؛ لأن الاستفهامية لما سُبقت بعامل الجر، فعمل فيها ما قبلها قربت من الموصولة التي يعمل فيها ما قبلها؛ إذ ليس لها صدر الكلام كما للاستفهامية والشرطية[5]، وأما الشرطية فإنها وإن شاركت الاستفهامية في الصدارة إلا أن الفرق بينها وبين الاستفهامية ظاهر، بما في الشرطية من المجازاة، وتعلّق جملة الشرط والجزاء بها، وبما لها من عمل الجزم.

---

(١) سورة النبأ آية ١، وشواهد هذا الحكم من كتاب الله –فضلًا عن كلام العرب– كثيرة.

(٢) ينظر المحتسب لابن جني ٣٤٧/٢، وتسهيل الفوائد ص٣١٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص٢٩٥، وتمهيد القواعد ٥٢١١/١٠.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ١٥٢/أ، وشرح التصريف للثمانيني ٢٧٥–٢٧٧، وشرح الرضي للكافية ٢٥٢/٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٩٧/٢، و٤٢٢٤.

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (م ٧٨) ٥٧٢/٢، وتمهيد القواعد ٥٢١١/١٠.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤، و٤٥/٩، والمقاصد الشافية ٩٥/٨.

ثم إن بين الشرطية والموصولة شبهًا من أكثر من وجه، يجعل بقاءهما على صورة واحدة داعية من دواعي عدم تغايرهما، وذلك أن الاسم الموصول مشبه لاسم الشرط في عمومه وإبهامه، وكونه سببًا؛ فيترتب الخبر عليه كما يترتّب الجواب على الشرط، وذلك نحو (ما تفعله أفعله)، بجزم الفعلين باعتبار (ما) شرطية، وبرفعهما باعتبارها موصولة بمعنى (الذي)، فالكلام مستقيم على الوجهين، ويدلُّ لذلك أن الفاء تدخل في خبر الموصولة كدخولها في جواب الشرطية[1]، كقول الله تعالى: ((وما بكم من نعمة فمن الله))[2]، ((فلما كانت بينهما هذه المشاكلة جعلوها مثلها في عدم الحذف))[3]، هذا شيء.

وشيء آخر أن الموصولة والشرطية يجمعهما حاجتهما لما بعدهما، وتتميمه لهما، فالموصولة محتاجة إلى الصلة، والشرطية محتاجة إلى الشرط والجزاء، وهذا يفسِّر اختيار العرب كون التفريق بين الاستفهامية وغيرها حال الجر كان بحذف ألفها هي، فإنه إذا كان القصد من حذف الألف –وهو التفريق– يتحقّق بجعل المحذوفة ألفها هي الموصولة والشرطية دون الاستفهامية فإنهم اختاروا أن يكون الحذف من الاستفهامية لا منهما؛ لعدم تعلُّقها بشيء بعدها، فكانت ألفها واقعة في الطرف حقيقةً وحكمًا، والطرف محلُّ التغيير غالبًا، أما الموصولة فإنها مفتقرة لصلتها، ملازمة لها، فكانت الصلة منها بمنزلة بقية الكلمة، وكذلك فعل الشرط من (ما) الشرطية، بمنزلة الكلمة الواحدة، فلم تكن ألفهما في حكم المتطرف، فـ((كان الحذف من (ما) الاستفهامية خاصة؛ لأن لها استقلالًا واستبدادًا بنفسها))[4].

---

(١) ينظر شرح المفصل ١/١٠٠، وأوضح المسالك ١/٢١١.

(٢) سورة النحل آية ٥٣.

(٣) المقاصد الشافية ٨/٩٥.

(٤) تمهيد القواعد ١٠/٥٢١١.

وإنما كان الحذف لألف الاستفهامية مختصًّا بحال الجرِّ؛ لأن لها صدر الكلام، فمن حقِّها أن تكون أولَ جملتها، وهي كذلك في حال الرفع، نحو (ما صنيعك؟)، وفي حال النصب، نحو (ما صنعتَ؟)، فلما كانت في حال الجر لابد أن يتقدّمها العامل، سواء كان حرفَ جرٍّ أم مضافًا؛ لأن عامل الجر لا يتقدّم معموله عليه، كان مناسبًا حذفُ ألفها؛ لتبقى بعده على حرف واحد فتكون كالجزء من الكلمة التي قبلها؛ لأن الكلمة التي على حرف واحد الأصل ألا تستقلَّ بنفسها، بل توصل بغيرها، فإذا اتَّصلت بما قبلها كانت بمنزلة جزء الكلمة منها، فيتحقق لها معنى التصدّر، بكونها جزءًا من اللفظ الواقع في صدر الكلام(١).

يؤيد ذلك أن عامل الجر فيها اسمًا كان أم حرفًا يتصدر وجوبًا، مع أنه ليس مما له الصدر، لكنه لما كان عاملًا فيما له الصدر، ولا يعمل فيه إلا متقدِّمًا عليه كان لا بد أن يتصدر الكلام، ونظير هذا ما سبق الكلام عليه في وجوب تقديم مجرور (من) بعد أفعل التفضيل إذا كان مجرورها اسم استفهام، وإن كان ذلك خلافًا لما يقتضيه الترتيب في أسلوب التفضيل.

ويؤكِّده أيضًا أن (ما) الاستفهامية إذا اتصلت بها (ذا) ملغاةً لم تحذف ألفها، ولو كانت في محل الجر، فتنفصل عما قبلها؛ لأن الحذف المترتِّب عليه وصلُها بما قبلها لم يعد له فائدة؛ لاستقلالها في صورة كلمة قائمة برأسها، فلا يمكن إبقاؤها حينئذٍ كجزء من عامل الجرّ من حيث الارتباط اللفظي، ولأن الألف أصبحت حشوًا ولم تعد طرفًا، فلا تحذف(٢).

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ١٥٢/أ، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٤٥٥/٢، وشرح الرضي للكافية٢٥٢/٣، ٢٥٣.

(٢) ينظر مغني اللبيب ص٢٩٦، وتمهيد القواعد ٥٢١١/١٠.

وقد كانت هذه الخصوصية لــ(ما) الاستفهامية المتمثّلة في حذف ألفها حال الجر من القواعد التي اعتمد عليها النحاة في الاحتجاج والترجيح، فمن ذلك أن البصريين استدلوا على كون (كي) حرف جرٍّ -خلافًا لما ذهب إليه الكوفيون من أنها لا تكون كذلك- بأنها تدخل على (ما) الاستفهامية فتحذف ألفها على حدِّ حذفها إذا دخل عليها حرف الجر، فكان ذلك مستندًا لهم فيما ذهبوا إليه(١).

ومثل ذلك احتجاج البصريين على الكوفيين على كون (حتى) حرف جرٍّ أيضًا، بأنها تدخل على (ما) الاستفهامية، فتحذف ألفها، كحالها مع سائر حروف الجر، فدل على أن (حتى) حرف جرٍّ(٢).

ومن ذلك ترجيح نحاة المفسِّرين لبعض معاني الآيات على بعض عند الاختلاف بهذه القاعدة، يقول ابن هشام بعد أن حكم بالضرورة على بعض الأبيات الشعرية التي ثبتت فيها ألف (ما) الاستفهامية في الموضع الذي يجب فيه حذفها، مبيِّنًا أن هذا الحكم معتمَدٌ في توجيه معنى الآية، والرد به على من خالف: ((...ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، فلهذا ردّ الكسائي قول المفسِّرين في "بما غفر لي ربي" إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، والعجب من الزمخشري إذ جوّز كونها استفهامية، مع ردِّه على من قال في "بما أغويتني": (إن المعنى: بأيِّ شيءٍ أغويتني)، بأن إثبات الألف قليل شاذ... وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في "فبما رحمة من الله" إنها للاستفهام التعجبي، أي: (فبأيِّ رحمة)، ويردُّه ثبوت الألف...))(٣).

ومن الأحكام المترتبة على حذف الألف من (ما) الاستفهامية حالَ الجر وجوبُ إضافة هاء السكت عليها حين الوقف؛ لأن الوقف عليها يقتضي

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (م ٧٨) ٥٧٢/٢.

(٢) ينظر السابق (م ٨٣) ٦٠١/٢.

(٣) مغني اللبيب ص٢٩٥-٢٩٦.

تسكينها؛ لأنّ ((كل حرف يوقف عليه فحقُّه السكون، كما أنّ كلَّ حرف يبتدأ به فهو متحرِّك))[١]، فإذا اجتمع عليها حذف ألفها وحذف حركة الميم للوقف كان ذلك إجحافًا بها[٢]، ((فجبروها بأن ألحقوا الهاء لتبقى الميم محرّكة))[٣]، في: (لمَه؟ وفيمه؟ وعلامه؟) ونحوه، أما في الوصل فحذف الحركة مأمون؛ فلم يكن حذف الألف وحدها إجحافًا.

**

(١) الأصول في النحو لابن السراج ٢/٢٤٦.

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٦٤، وتمهيد القواعد ١٠/٥٢١٣.

(٣) المقاصد الشافية ٨/٩٣.

الفصل الثاني

المستعملُ من اللغة في سياقِ النّفي خاصّة

يشارك النفي في بعض أحكامه ما يشبهه، وما يشبه النفي هما النهي والاستفهام؛ لكنهما لا يستقلان في تلك الأحكام بأنفسهما، وإنما تجري تلك الأحكام لهما لمشابهتهما النفي، وإلا فالحكم في الأصل للنفي، ثم هو لهما من بعدُ فيما تقرر كونهما مشاركين له فيه.

ومن هنا جعلت هذا الفصل للنفي لأنه الأصل، ولأن ما شابهه تابع له وليس مستقلًّا في الأحكام التي هي للنفي بحقِّ الأصل، ولا يشاركه في حكمه إلا أن يكون فيه معنى النفي، كما قال الشاطبي في شيءٍ مما هو من مسائل هذا الفصل: ((شبه النفي ما اختصّ بخصوصية النفي، وذلك أن يدخلَ على الأسماء المختصة بالنفي، كـــ(أحدٍ، وعريبٍ، وديّارٍ، وكتيعٍ، ونحوها)، وذلك يختص بالاستفهام والنهي، لأن النهي إنما محصوله نفي الفعل، والاستفهام يُفهِم هذا المعنى من حيث يستدعي الجواب بالنفي، ولذلك لا تدخل (مِن) مع كل أداة استفهام...))[1]، فليس كل استفهام يشبه النفي، وليس له الحكم الذي هو من أحكام النفي إلا لمشابهته إياه، فالنفي إذًا هو المبوّب له.

وقد اختصَّ النفي باستعمالات لغوية لا تجري في الإيجاب، منها ما هو ألفاظ محددة، ومنها ما هو تراكيب ومسائل، وفيما يلي عرض ذلك وبيانه.

ألفاظ النكرات العامة:

ذكر علماء العربية أن هناك ألفاظًا عديدة لا ترد في كلام العرب إلا في سياق النفي؛ ولكونها نكرات كانت دالةً على العموم، على حدِّ القاعدة التي تنص

(١) المقاصد الشافية ٣/٦٠٤.

على أنَّ (النكرة في سياق النفي تفيد العموم)[١]، ومن هنا سُمِّيت (النكرات العامّة)[٢]؛ لملازمتها النفي مع التنكير.

وقد أحصى بعض علماء اللغة من تلك الألفاظ التي لا تستعمل إلا في سياق النفي عددًا غير قليل، بل عقدوا أبوابًا لتلك الألفاظ في بعض مؤلفاتهم[٣]، كما يقول ابن فارس: ((...ومن الباب ما لا يقال إلا في النفي، كقولهم: (ما بها أرم)، أي: (ما بها أحد)، وهذا كثير فيه أبواب قد صنّفها العلماء))[٤].

وليس الغرض هنا حصرَ تلك الألفاظِ واستقصاءَها، فمحلُّ ذلك المعاجم اللغوية، وكتب متن اللغة، وإنما الغرض التنبيه عليها، وذكر طرف صالح منها، للتمثيل على ما قصرت العرب استعماله على سياق النفي، وخصته به، مع التعرّض لشيء من تأثير هذا المنهج عند العرب على أحكام لغتهم في النحو، على حد قول الشاطبي تعليقًا على ذكره ألفاظًا لا تستعمل إلا في سياق خاص: ((وإنما تذكر في العربية مع أنها مجرد لغة؛ لأن منها ما يطّرد، وما يقرب من الاطراد))[٥]، وهذا الاطراد في قصر الاستعمال لتلك الألفاظ على سياقات خاصة يستتبع أحكامًا نحوية مؤثرة.

يقول الرضي في تعداد بعض ألفاظ النكرات العامة: ((ويستعمل استعمال (أحد) في الاستغراق في غير الموجب ألفاظ، هي: عَريب، وديّار، ودوري، وطوريٌّ، وطُؤَويٌّ، وطاويٌّ، وأَرِمٌ، وأريم، وكتيع، وكرّاب، ودُعويّ، وشقْر –

(١) ينظر تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم للعلائي ص٤٤٢.

(٢) ينظر شرح تنقيح الفصول للقرافي ص١٤٤.

(٣) ينظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٨٥-٣٩١، والمنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ٣٥١ وما بعدها، وإسفار الفصيح للهروي ٥٩١/٢، والمخصص لابن سيده ١٦٦/٤، وما بعدها.

(٤) الصاحبي ص٤٩٩.

(٥) المقاصد الشافية ٣٤٧/٥.

وقد تضمّ شينه، وقد لا يصحب نفيًا- ودُبّي، ودِبِّيج، ووابر، وآبز، وتامور، وتومور، وتومريّ، ونُمِّي))[1].

ويقول البغدادي وقد جمع عددًا من تلك الألفاظ: ((قد ذكر الشارح المحقِّق بعد هذا البيت إحدى وعشرين كلمة من الكلمات التي تختص بالنفي))[2]، ثم أخذ في سردها، وشرحها، وتحقيق النظر في اختصاصها بالنفي.

فمن أكثر تلك الألفاظ دورانًا واستعمالًا وأحكامًا كلمة (أَحَد)، فإنها إذا كان مرادًا به العموم الذي يتناول الجميع ((لا تثنى ولا تجمع؛ لأن معناها يدلُّ على الكثرة فاستغني به))[3]، وليس المراد بها معنى كلمة (واحد)، فإن التي بمعنى الواحد تأتي في النفي والإيجاب على حدٍّ سواء، كأن يقال: (جاء أحدٌ) أي واحد، ومن ذلك استعمالها في الأعداد، كأحد عشر، فإنها بمعنى (واحد وعشرة)[4]، أما النكرة العامة فإنها لا تستعمل إلا في سياق النفي، فتستغرق الجنس، بدليل أنه يؤكد هذا المعنى بزيادة (مِن) التي لا تزاد إلا في النفي[5].

يقول الرماني: (((أحد) التي لا تكون إلا في النفي هي التي تكون لأتم العلم على الجملة والتفصيل، نحو (ما في الدار أحدٌ)، فهي بمعنى (ما في الدار واحد فقط، ولا اثنان فقط، ولا أكثر من ذلك، ولا أقل، فمثل هذا لا يقع في الإيجاب، فأما (أحدٌ) التي تقع في الإيجاب فبمعنى (واحد)، نحو (قل هو الله أحد)، أي (واحد)، فهذه تجوز في الإيجاب والنفي))[6].

---

(١) شرح الرضي للكافية ٣/٥٥٢.

(٢) خزانة الأدب ٧/٣٥٣.

(٣) شرح المفصل ٦/١٧.

(٤) ينظر المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ١/٢٣٢.

(٥) ينظر علل النحو للوراق ص٢٠٨.

(٦) منازل الحروف للرماني ص٧٧-٧٨.

وقد نبّه النحاة إلى أن النفي قد يتأخر عن لفظ (أحد) العام فيكون في الظاهر قد جاء في سياق موجَب، إلا أن حقيقة الأمر على خلاف ذلك؛ لأنه إنما يكون هذا إذا وقع ضميره في حيِّز النفي، فيكون حكمه كما لو كان هو نفسُه في حيِّز النفي[١]، وإن كان سيبويه قد كره ذلك، حتى على هذا المعنى، يقول: ((وتقول: (إنّ أحدًا لا يقول ذاك)، وهو ضعيف خبيث، لأن (أحدًا) لا يستعمل في الواجب، وإنما نفيت بعد أن أوجبت، ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفي... يصير هذا بمنزلة (ما أعلم أن أحدًا يقول ذاك)))[٢].

وجعل ابن هشام هذا المثال صورة من صور قاعدة (إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه)؛ لأن الضمير في (يقول) لما كان كناية عن (أحد) نفسه فهو هو في المعنى، ساغ لذلك مجيء (أحد) هنا في سياق الإثبات؛ لأن مردّه فيه إلى سياق النفي؛ لكون ضميره في سياق النفي[٣].

وكما افترق لفظ (أحد) المقصور استعماله على النفي عن لفظ (أحد) الذي بمعنى (واحد) في معناهما، فإنهما مختلفان في الأصل اللغويّ لكلٍّ منهما، حيث اتّفق النحويون على أن الهمزة في (أحدٍ) الذي بمعنى (واحد) منقلبة عن الواو؛ لأنها من معنى الوحدة، أما (أحد) المستغرقة للجنس فالهمزة فيها أصلية[٤]، يقول ابن جني في النص على ذلك: ((وقال لي أبو علي –رحمه الله– بحلب سنة ست وأربعين: إن الهمزة في قولهم: (ما بها أحدٌ) ونحو ذلك مما (أحد) فيه للعموم ليست بدلًا من واو، بل هي أصل في موضعها، قال: وذلك أنه ليس من معنى (أحد) في قولنا: (أحد عشر، وأحد وعشرون)، قال: لأن الغرض في هذه

---

(١) شرح الرضي للكافية ٥٥١/٣.

(٢) الكتاب ٣١٨/٢.

(٣) ينظر مغني اللبيب ص٦٤١.

(٤) ينظر المنصف ٢٣١/١، ٢٣٢، وشرح الرضي للكافية ٥٥١/٣، ومغني اللبيب ص٥٩٠.

الانفراد، والذي هو نصف الاثنين، قال: وأما (أحد) في نحو قولنا: (ما بها أحد وديّار) فإنما هو للإحاطة والعموم، والمعنيان –كما ترى– مختلفان، هكذا قال، وهو الظاهر))[1].

ويقول سيبويه عن (أحد) هذه، وألفاظ نكرات أخرى بمعناها مشيرًا إلى بعض أحكامها: ((وأما (أحَدٌ، وكرّاب، وأَرَمٌ، وكَتيعٌ، وعَريبٌ، وما أشبه ذلك فلا يقعن في واجباتٍ، ولا حالًا، ولا استثناءً، ولا يستخرج به نوع من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عمل (عشرين) في (الدرهم)، إذا قلت: (عشرون درهمًا)، ولكنّهن يقعن في النفي، مبنيًّا عليهن، ومبنيّة على غيرهن))[2].

ونظّر الورّاق لهذه الألفاظ العامة بالأضداد، وأن اجتماعها غير وارد، فكذلك مجيء هذه الألفاظ في الإيجاب غير وارد، مع إمكان نفيها، كما يمكن انتفاء الضدين؛ لأن الضدين لا يجتمعان، وقد يرتفعان، يقول: ((...لأن (أحدًا) اسم عامّ، والنفي يصح أن يقع على عموم الأشياء، ولا يصح إيجابها، ألا ترى أنك لو قلت: (ما جاءني أحد) لصحَّ الكلام، ولو قلت: (جاءني أحدٌ) كان محالًا، إذا أردت بـــ(أحدٍ) الناس أجمعين، وإنما اختصَّ النفي بهذا لأنه قد يصح نفي الضدين، ولا يصح إثباتهما... فجاز أن يختص النفي ببعض العبارات التي للعموم؛ لأن في العموم اجتماعَ الضدين، كما جاز أن يختص بجواز نفي الضدين، ولم يجز وقوع العموم المختصِّ بالنفي في الإيجاب، كما لا يجوز اجتماع الضدين في جوهر واحد))[3].

---

(١) الخصائص لابن جني ٢٦٢/٣.

(٢) الكتاب ١٨١/٢.

(٣) علل النحو ص٢٥٢-٢٥٣.

وغير (أحدٍ) من ألفاظ النكرات العامة مثله في الأحكام الخاصة المتحقِّقة له بتأثير من لزومه النفيَ، فطونه لا يصغّر، ولا يثنّى، ولا يقع تمييزًا[1]، وما استتبع من دلالته على العموم، فهذه من أحكام النكرات العامة التي لا تستعمل في غير النفي، إلا إذا ((اضطر الشاعر واستعمله في غيره، إذا كان الإيجاب في قوة النفي))[2]، فيكون ذلك من قبيل الضرورات، مشروطًا بشرط كون النفي مقصودًا معناه، وإن لم يوجد لفظه.

الأفعال الملازمة للنفي:

ونظير هذه الأسماء في اقتصارها على النفي أفعال ملازمة له، لا تستعمل خلاف ذلك، ومنها الأفعال الناقصة التي يشترط لعملها عمل (كان) أن يتقدّمها النفي أو شبهه، وهي (زال وبرح وفتئ وانفك)، فإنه لا تكون إلا في سياق النفي، وإذا ورد ما يظهر منه مجيئها في سياق الإيجاب فإنه لا بد من تقدير النافي فيه؛ تحقيقًا لهذا الأصل، وما يتطلّبه المعنى[3]، ولهذا قال النحاة في قوله تعالى: ((تالله تفتأ تذكر يوسف))[4]، إن التقدير (لا تفتأ)؛ ((لدلالة الحال عليه؛ لأنه لو كان إيجابًا لم يخلُ من النون أو اللام، فلما خلا منهما دلَّ على أنها نفي، فلهذا جاز حذفها))[5]، ولأنّ المعنى لا يستقيم إلا بتقدير النفي، وذلك أن الفعل (فتئ يفتأ) يدل على السلب، ولو بقي الكلام على مدلول الفعل من السلب لأفضى إلى معنى فاسد، وهو كونهم ينفون عن أبيهم تذكر يوسف، وهذا خلاف

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٠، و٢/٢٩٢، ٢٩٨.

(٢) المخصص لابن سيده ٢/٣٤.

(٣) ينظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٩/٥١٣.

(٤) سورة يوسف آية ٨٥.

(٥) أسرار العربية ص٢٧٨، ومعنى الكلام: أنه لو كان الفعل مثبتًا للزمته نون التوكيد ولام القسم؛ لأنهما واجبتان في المثبت في مثل هذا الموضع.

المقصود، فإنما هم مثبتون له دوام هذا التذكر الذي أضرّ به، ولا يتم هذا المعنى إلا بتقدير نفي يرفع النفي، فيثبت الكلام؛ لأن نفي النفي إثبات.

يقول الوراق: ((وإنما لزمت هذه الأفعال (ما) لأن فيها معنى النفي، وذلك أن قول القائل: (زال زيدٌ، وبرح) أي (انتفى من هذه المواضع)، و(فتئ) بمنزلة (زال) في المعنى، و(انفكّ) معناه (افترق)، والافتراق بمعنى الانتفاء؛ لأنه زوال عن حال الاجتماع، فلما كانت هذه الأفعال متضمّنة لمعنى النفي، ومن شرط النفي إذا دخل عليه نفي صار إيجابًا، ألا ترى أن قول القائل: (ما زال زيدٌ ذاهبًا) معناه: (أنه ذاهب)، فلهذا خُصّت بالنفي))[1].

ومن المسائل المتفرِّعة على ملازمة هذه الأفعال الناقصة للنفي أنه لا يصح وقوع (إلا) في حيّزها، فلا يقال: (ما زال زيدٌ إلا ضاحكًا)[2]؛ لأن الاستثناء ينقض النفي، ونقض أحد النفيين إثبات لأحدهما، فيستحيل الكلام إيجابًا، وهذه الأفعال لا تستعمل في الإيجاب، بخلاف نحو (ما كان زيدٌ إلا ضاحكًا)، فهذا لا إشكال فيه من حيث الاستعمال؛ لأن (كان) تستعمل في النفي والإيجاب على حدٍّ سواء، وإنما ينقلب المعنى فيه من النفي إلى الإثبات، يقول ابن مالك: ((يقترن بـــ(إلا) الخبر المنفي إن قُصد إيجابه، وكان قابلًا، ولا يُفعل ذلك بخبر (برِح) وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب))[3].

ومن الأفعال التامة أيضًا أفعال ملازمة للنفي صرّح العلماء بأن العرب لا تستعملها إلا في سياقه، ومنها (عاج) بمعنى (انتفع)، كقولهم: (شرب زيدٌ الدواء فما عاج به)، أي (ما انتفع به)[4]، أما (عاج) بمعنى (أقام أو وقف) فلا تلازم

---

(١) علل النحو ص٢٤٨.

(٢) ينظر الخصائص ٤٦٤/٢.

(٣) تسهيل الفوائد ص٥٤.

(٤) ينظر إسفار الفصيح ٤٢٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٧/١.

النفي، كما لا يلازمه ما جاء من الأفعال التامة على لفظ الأفعال الناقصة الملازمة له، مثل (زال) التي مضارعها (يزول أو يزيل)، ومثل (برح) إذا لم تكن ناقصة، كالتي بمعنى (ظهر) في قولهم: (بَرِح الخفاء)[١]، أي (انكشف السرّ، وظهرت الحقيقة)، فإن هذه وأمثالها أفعال تامة غير ملازمة للنفي، فلا ترد عليها الأحكام الخاصة بالأفعال الملازمة للنفي؛ لأن العبرة بالحقائق، لا بالمشابهة اللفظية، والحقائق مختلفة.

ومن تأثير ملازمة هذه الأفعال للنفي على أحكام العربية أنه لا يصاغ منه مطلقًا فعلا التعجب، ولا اسم التفضيل، ويمتنع تحويله إلى صيغة (فَعُل) التي يراد منها المدح أو الذم، كما في نحو (فَقُه زيدٌ) إذا أريد مدحه بالفقه، وأنه أصبح كالغريزة فيه، فإن النحويين قد نصّوا على شروط للأفعال التي يصاغ منها أيٌّ من هذه الأساليب الثلاثة، فذكروا منها ألا يكون الفعل ملازمًا للنفي[٢].

الظرفان (قَطُّ وعَوْضُ):

قَطُّ (المشددةُ الطاءِ، المبنيةُ على الضمِّ) ظرفٌ مستغرِقٌ لما مضى من الزمان[٣]، وهي مختصّة بالنفي، لا تستعمل في الإيجاب، وتختص بما كان لنفي ما مضى من الزمن خاصةً، فليست مستعملة في مطلق سياق النفي، ولهذا نصَّ بعض النحاة على أن نحو (لا أفعله قط) لحنٌ؛ لأنه وإن كان نفيًا إلا أنه لنفي المستقبل، وهي للزمان الماضي، فانحرف الكلام عن وجهه[٤].

يقول الزجاجي في تقرير هذا المعنى في كلام دقيق: (((قَطُّ) تكون في الأمد، فتقول: (ما رأيته قطّ)، ولا تقع في هذا الوجه إلا في النفي، لو قلت: (رأيته قطُّ) كان مُحالًا، وهي في الحجود على جهتين: فكل شيء كان من

(١) مثل من أمثال العرب، ينظر جمهرة الأمثال للعسكري رقم (٢٥٦) ١٧٨/١.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١١٢٢/٢، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣.

(٣) ينظر الكتاب ٢٨٦/٣.

(٤) ينظر مغني اللبيب ص١٨١، وخزانة الأدب ١٢٧/٧.

الجحود أصله غير واجب فهي فيه محال، تقول (لم آتِه قطُّ)، فلو قلت: (لا آتيه قط) كان محالًا؛ وذلك أن (لا آتيه) أصله غير واجب، وعلامة ذلك أنهما لا يكونان إلا جوابًا، فقولك: (لم آته) إنما هو نفي الواجب، كقولك: (أتيت فلانًا)، فتقول: (لم آته)، و(لا أتيته) إنما هو لنفي المستقبل، تقول: (تأتي فلانًا) فتقول: (لا آتيه)، وإنما تدخل (قطُّ) على ما كان نفيًا للماضي لا للمستقبل))[1].

ويجدر التنبيه هنا على أن (قطّ) هذه قد ترد في بعض كلام العرب مخففة الطاء، فتحتمل ثلاثة معانٍ: إما أن تكون بمعنى المشددة، فهي لغة فيها، وحكمهما سواء في لزوم النفي على ما تقرّر، وإما أن تكون اسمًا بمعنى (حسب)، نحو (قطْ زيدٍ درهمٌ)، و(قطِي أو قطنِي درهم) بنون الوقاية أو من دونها، وإما أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي) نحو (قطني) بالنون لا غير، بمعنى (يكفيني)، وهي على الوجهين الأخيرين غير ملازمة للنفي، ولا داخلة فيما نحن فيه[2].

وأما (عَوْضُ) فهو نظير (قط) في الظرفية الزمانية، وفي ملازمة النفي، إلا أنه يستغرق الزمان المستقبل غالبًا، في مقابل استغراق (قط) للزمان الماضي، فيقال: (لا أكلِّمه عَوضُ)، بمعنى (أبدًا)، فتكون في مقابل (ما كلمته قطُّ)[3]، ولذلك قابل بعض اللغويين بينهما بحرفي النفي (لن) و(لم) لتقابل دلالتهما على النفي، وذلك أن (لن) لنفي المستقبل، ومثلها حرف النفي (لا)، فيستعمل معهما (عَوضُ) الذي يستغرق الزمان المستقبل، و(لم) لنفي الماضي، فيستعمل معه (قطّ)؛ لاستغراقه ما مضى من الزمان[4].

---

(١) حروف المعاني للزجاجي ٣٥-٣٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب ص١٨١-١٨٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٢١٢/٣-٢١٤.

(٣) ينظر شرح الرضي للكافية ٤٧٥/٣، ومغني اللبيب ص.١٥٧.

(٤) ينظر إسفار الفصيح ٣٢٠/١، ٣٥٣.

و(عوض) نظير (أبدًا) في استغراق الزمان المستقبل، إلا أنهما يتخالفان في عدم ملازمة (أبدًا) للنفي، مع ملازمة (عَوض) له[١].

وقد يجيء ما ظاهره أن (عوضُ) استعمل في غير سياق النفي، فيكون النفي حاصلًا بالنظر إلى المعنى، وإن لم يكن كذلك في اللفظ، يقول الرضي في قول الشاعر:

ولولا دفاعي عن عِفاق ومشهدي هَوَتْ بعِفاقٍ عوضُ عنقاءُ مغرِبُ

((وهو منفيٌّ معنًى؛ لكونه في جواب لولا))[٢]، وذلك أن (لولا) تقتضي امتناع جوابها لوجود تاليها، فكان جوابها في حكم المنفي لانعدامه[٣].

الحروف الملازمة للنفي:

أ. **(بلى):**

وهو حرف جواب، ولا بد أن يسبقه نفي لفظًا أو معنى، وهذا من الفروق بينه وبين حرف الجواب (نعم)، وذلك أن (نعم) لا تختص بالنفي بل تستعمل فيه وفي الإيجاب؛ لأنها تعني ((في الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت، وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي))[٤]، بينما (بلى) ((تختص بالنفي، وتفيد إبطاله))[٥]، ولذلك قال ابن عباس وغيره في قول الله تعالى: ((ألست بربكم قالوا بلى))[٦]: ((لو قالوا (نعم) لكفروا، ووجهه: أن (نعم) تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب))[٧]، بخلاف (بلى).

---

(١) ينظر مغني اللبيب ص١٥٧، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري ص٩٣.

(٢) شرح الرضي للكافية ٤٧٦/٣.

(٣) ينظر خزانة الأدب ١٢٩/٧.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص٥٠٦.

(٥) مغني اللبيب ص١٢٢.

(٦) سورة الأعراف آية ١٧٢.

(٧) مغني اللبيب ص١٢٢.

ب. لام الجحود:

ويقصد به حرف اللام الذي يقع بعد كونٍ ناقص ماضٍ منفي، والمقصود بمضيِّه هنا كونه ماضيًا في المعنى، سواء كان ماضيًا في الصيغة، أم مضارعًا مقلوبًا معناه إلى الماضي بـــ(لم)، فينصَب المضارع بعده بـــ(أن) المضمرة وجوبًا، على ما اختاره أكثر النحاة[١]، كما في قول الله تعالى: ((وما كان الله ليعذِّبَهم وأنت فيهم))[٢]، وفي قوله: ((لم يكن الله ليغفر لهم))[٣].

فهذه اللام مختصة بالنفي لا تستعمل في غيره، ولهذا سميت لام الحجود؛ لأن الجحود هو النفي، فأضيفت إليه لاختصاصها به[٤]، وتسمى أيضًا (لام النفي)، يقول ابن هشام في تحقيق التسمية لهذا الحرف: ((ويسمّيها أكثرهم (لام الجحود)؛ لملازمتها للجحد أي النفي، قال النحاس: والصواب تسميتها (لام النفي)؛ لأن الجحد في اللغة (إنكار ما لا تعرفه، لا مطلق الإنكار)))[٥].

وقد نبَّه بعض النحاة على أنّ اختصاصها بالنفي مما تُعرف به لام الجحود ويفرِّق به بينها وبين لام التعليل[٦]، بل أكّدوا أنها مختصة بـــ(ما ولم) من بين أدوات النفي عامة، فلا تقع بعد غيرهما[٧]، وهذا معتمَدُ من ردَّ القول بأن اللام في (لتزول) في قول الله تعالى: ((وإن كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال))[٨] هي

---

(١) ينظر اللامات للزجاجي ص٦٨، والإنصاف في مسائل الخلاف (م٨٢) الشاملة ٥٩٣/٢، وشرح الرضي للكافية ٨٥٩/٤.

(٢) سورة الأنفال آية ٣٣.

(٣) سورة النساء آية ١٣٧، وآية ١٦٨.

(٤) ينظر الجنى الداني ص١١٦.

(٥) مغني اللبيب ص٢١٤.

(٦) ينظر اللامات ٦٩.

(٧) ينظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص١٠٦، ومغني اللبيب ص٢١٤.

(٨) سورة إبراهيم آية ٤٦.

لام الجحود، إذ رُدّ بأنها لا تقع بعد غير حرفي النفي في (ما كان)، و(لم يكن)، وحمل بعضهم (إنْ) النافية على (ما) أختها، فعدّ اللام في الآية لام النفي المسماة بلام الجحود(١).

زيادة حرفيِ الجرِّ (مِن) و(الباء):

لا يزاد حرفا الجر (مِن) و(الباء) عند جمهور النحويين إلا في النفي، وما في حكمه(٢)، ولا يصح عندهم أن يزادا في الإيجاب، وعليه يكون الغرض من زيادتهما تأكيدَ النفي، والتنصيصَ على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه(٣).

يقول ابن الفخار عن (مِن): ((فأما الزائدة فمعناها استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه، والفرق بينهما أن استغراق الجنس إن كان مستفادًا من لفظ ما تدخل عليه دونها كانت لتأكيد استغراقه، كقولك: (ما قام من أحد)، وإن كان بالعكس فهي لاستغراقه، نحو (ما قام مِن رجل)))(٤).

ومن هنا نظَّر بعضهم دخول الباء في النفي لتأكيده بدخول اللام في الموجب لتأكيد معنى الإثبات، فقابل بينهما، وجعل دخول اللام في نحو: (إنّ زيدًا لقائم)، بإزاء دخول الباء في نحو (ما زيدٌ بقائم)(٥)، كلاهما مراد به تأكيد السياق الذي جاء فيه.

وخالفهم في زيادة (مِن) خاصة الأخفشُ والكوفيون وبعض المتأخرين(٦)، فأجازوا أن تزاد في الإيجاب، محتجين بسماع محتمِل لا تقوم به الحجة.

---

(١) ينظر الجنى الداني ص١١٦، ومغني اللبيب ص٢١٥.
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣١٦/٢، والمقتضب للمبرد ٤٢٠/٤، ٤٢١، والأصول لابن السراج ٢٥٩/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ١٠٥/٢/أ، ونتائج الفكر ص٦٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣٦/١، ٤٣٧.
(٣) ينظر المقتضب ٤٢٠/٤، والأصول في النحو لابن السراج ٦٣/٢، وعلل النحو ٢٥٨.
(٤) شرحه للجمل ٣٦٣/٢.
(٥) ينظر اللامات ص٧٣، وعلل النحو ص٢٥٨، وشرح المفصل ٩١/٢.
(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٠٥/١، والأزهية في علم الحروف للهروي ص٢٢٨، والمحتسب لابن جني ١٦٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٣.

يقول الشاطبي رادًّا مذهب من أجاز زيادة (مِن) في الإيجاب بانعدام الحجة على ما ذهب إليه وإن أورد سماعًا كثيرًا في المسألة: ((جميع ما ذكر من السماع لا يثبت به ما قال، أما أولًا: فإنّ الأصلَ الثابت في الحروف ألا تُدَّعى فيها الزيادة إلا إذا تُيُقِّنت، وقام الدليل عليها، وأما مع بادي الرأي فذلك غير مخَلَّص، وأما ثانيًا: فإنّ هذه المواضع المستشهد بها محتمِلة لما قال ولغير ذلك))[1]، ومن المتقرِّر في الأصول أن الدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال لم يصح أن يستدل به.

ويقول معلِّقًا على الخلاف في هذه المسألة -بعد أن ذكر اختيار ابن مالك في ألفيته تخصيص زيادة (مِن) بالنفي- ومؤكِّدًا على أن السماع يقضي به: ((...والصواب ما ذهب إليه ههنا؛ لأنّ السماعَ المستمرَّ قضى أنها تختصُّ بالنفي؛ إذ لم تأتِ زيادتها في الإيجاب إلا في محلّ الاحتمال أو في الندور))[2].

وقد ترتب على خصوصية استعمال هذين الحرفين وهما زائدان في النفي أثر في بعض الأحكام النحوية، من ذلك منع الإبدال من اللفظ فيما يستلزم دخول أيٍّ من هذين الحرفين على مثبت؛ من جهة أن البدل على نية تكرار العامل[3]، يقول السيرافي في النص على هذه الخصوصية في استعمال (مِن) والباء الزائدتين، وقصر ذلك على سياق النفي، وتأكيد هذا المعنى بمجيء (مِن) والباء في حال عدم زيادتهما في غير النفي، وبأنّ اختصاصَهما بالنفي كان لتأكيده واستغراقه، ونصِّه أيضًا على ما ترتب على هذا الاختصاص من حكم نحويٍّ يتعلق بالإبدال في باب الاستثناء: ((ما كان من الحروف يختصُّ بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب، ولا تعليق الموجب به، فإذا قلت: (ما أتاني من أحدٍ

(١) المقاصد الشافية ٦٠٢/٣.

(٢) السابق ٥٩٩/٣.

(٣) ينظر أسرار العربية للأنباري ص٢٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢.

إلا زيدٌ)، لم يجز خفض (زيد)؛ لأن خفضه معلَّق بـــ(مِن)، ولا يجوز دخول (من) هذه على موجب، ولا تعليق الموجب بها، وإنما دخلت في النفي على نكرة؛ لنقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس، ولو كانت (مِن) التي تدخل على المنفيِّ والموجَب[1] لجاز خفض ما بعد (إلا) بها، كقولك: (ما أخذت من أحدٍ إلا زيدٍ)؛ لأن (مِن) إذا كانت في صلة الأخذ دخلت على المنفيّ والموجب، ومثل الأول: (ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به)؛ لأن هذه الباء لا تدخل إلا على منفيّ؛ لتأكيد الجحد، ولا يجوز (ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ)؛ لأن ما بعد (إلا) موجَب، إذا كان قبله جحد، فإذا كانت الباء في صلة شيءٍ يستوي فيه المنفي والموجب جاز حمل ما بعد (إلا) عليها، كقولك: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ)، وإذا لم يجز حمله على الخافض فيما ذكرنا حُمل على موضعه لو لم يكن الخافض...))[2]، وإذا كان هذا ممتنعًا فيما كان تبعًا كالبدل، فهو فيما كان مستقلًّا أولى.

ولهذا لم يعتبر النحاة في تخريجهم إبدال لفظ (اتباع الظن) على لغة تميم في قوله تعالى "مالهم به من علمٍ إلا اتباع الظن" إلا كونه مبدلًا بالرفع، مع أن المبدل منه وهو (علم) مجرور بـــ(مِن) الزائدة، لكن لما كانت (من) لا تزاد إلا في النفي، وكان المستثنى بـــ(إلا) في الكلام المنفي في حكم الموجب لنقض النفي بالاستثناء لم يجز الإتباع على مقتضى اللفظ؛ لما يترتب عليه من عمل (من) الزائدة في الموجب؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وإنما كان الإتباع على مقتضى المحل، وهو الرفع[3].

---

(١) يعني (مِن) غير الزائدة.

(٢) شرح كتاب سيبويه (المخطوط) ١٠٥/٣.

(٣) ينظر الكتاب ٣١٦/٢، ٣٢٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص٢٤٦.

ومثل ذلك مع الباء في منعهم الجر فيما بعد (إلا) في قول العرب: (ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به)، إذ يجب في حال الإتباع رفع (شيء) الآخرة، عطفًا على موضع الأولى –المستثنى منه– ولا يتبع على لفظه بالجر؛ لأن ذلك يستلزم دخول الباء في الكلام الموجب، فيكون الكلام في معنى (أنت بشيءٍ لا يعبأ به)، وهذا لا يستقيم[1].

كما أن اختصاص النفي بزيادة الباء كان أحد الوجوه التي اعتمد عليها بعض النحاة في الرد على من زعم أن الباء لا تزاد في خبر (ما) التميمية، وقصر زيادتها على خبر الحجازية، في نحو (ما زيدٌ بقائم)، إذ يرى أن (بقائم) في محل نصب لا غير، فكان الرد بأن مناط جواز زيادة الباء هو النفي لا العمل، ولما كان النفي هو مدلولَ (ما) لم يكن بين التميمية والحجازية فرقٌ في هذا، وإن اختلفا في شأن العمل، يؤكّد ذلك زيادتُها بعد غيرهما مما دلّ على النفي، كـــ(كان) المنفية دون المثبتة، في نحو (لم يكن زيدٌ بقائم)، و(ليس) كنحو (ليس زيدٌ بقائم)، ويؤكده أيضًا زيادتها بعد (ما) التي بطل عملها لافتقادها بعض شروط العمل وإن كانت على لغة الحجاز، نحو (ما إنْ زيدٌ بقائم)، فإن الحجازية إذا زيدت بعدها (إنْ) بطل عملها، ومع ذلك تزاد الباء في خبرها، فلا فرق في هذا بينها وبين التميمية[2].

**

(١) ينظر المقتضب ٤/٤٢٠، ٤٢١، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢/٥٠.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢/١١٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٣٦–٤٣٧.

الفصل الثالث

المستعملُ من اللغة في سِياق القَسَم خاصّة

الاسمان (ايمن ولعَمْرك):

أصل لفظ (ايمن) المستعمل في القسم موضعُ خلاف بين النحويين[١]، فالبصريون يرون أنه اسم مفرد مشتق من اليمن، بمعنى البركة، والكوفيون يذهبون إلى أنه جمع يمين، وعلى أيٍّ من القولين فهو بهذه الصفة التي وُصِلت فيها همزته لفظ خاص بالقسم، تقول العرب إذا أرادت الحلف على شيء: (ايمن الله لأفعلن)[٢]، ونحو ذلك.

ولكثرة القسم في كلامهم، وكثرة استعمالهم هذا اللفظ في هذا السياق جاء على أكثر من صورة؛ لأن كثرة الاستعمال تدعو إلى التخفيف بالحذف وغيره، فيتنوع اللفظ[٣]، يقول الزمخشري: ((ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرّف فيه، وتوخّوا ضروبًا من التخفيف))[٤]، فمن ذلك قولهم: (ايم الله، وليمن الله، وليم الله، ومُنُ الله، ومِنِ الله، ومُ الله، ومِ الله)[٥].

وقد نص علماء العربية على أن هذا اللفظ باستعمالاته المتعددة مخصوص بالقسم، لا يستعمل في غيره، يقول المبرد: ((...و(ايمن) في القسم؛ لأنه اسم يقع بدلًا من الفعل في القسم، تقول: (ايم الله، وايمن الله)، فألفه موصولة كما قال: (وقال فريق ليمن الله ما ندري)، وتَحذِف النونَ فتقول: (ليم الله ما كان ذلك)،

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (م٥٩) ٤٠٤/١.

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٣٢٩/٢.

(٣) ينظر المنصف لابن جني ٦١/١، والمفصل ص٣٥٩.

(٤) المفصل ص٣٥٩.

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ١٤٨/٤، ١٤٩، والمنصف ٦١/١، والمقدمة الجزولية في النحو ص١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٩.

فيلحقه من التغيير مع لزومه موضعًا واحدًا ما يلحق (امرأً)))[1]، والموضع الواحد اللازم له هذا اللفظ هو القسم، ويقول الفارسي: ((الذي منع (ايم وايمن) من التمكن أنه يلزم القسم، ولا يجاوزه إلى غيره))[2].

ويتفرّع على اختصاص القسَم بهذا اللفظ مسائل، منها: أنّ همزته –وهي همزة وصل– خالفت حركة همزة الوصل في غيرها من الأسماء، لما كانت مقصورة في الاستعمال على القسم، فـ((لما كانت في اسم لا يتمكن تمكّن الأسماء التي فيها ألف الوصل، نحو (ابنٍ، واسمٍ، وامرئٍ)، وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد))[3]، وهو القسم، جاءت مفتوحة؛ لعدم تصرفه في الكلام، واقتصاره على سياق خاص، فخالف بذلك سائر الأسماء التي يكون فيها همزة وصل، فإن حكمها الكسر لا غير[4]، فقلة تمكّن هذا الاسم جعلته شبيهًا بالحرف في عدم تمكنه، هذا من وجه[5].

ومن وجه آخر فإن تعدد لغاته وما أصابها من كثرة الحذف منه، حتى صار في بعضها على حرفين بل على حرف واحد جعله أيضًا شبيهًا بالحرف الموضوع على حرف وعلى حرفين، فخولف بهمزته حكم همزة الوصل في سائر الأسماء، فكان فتحُها فيه نظيرَ فتحِها في همزة (أل)، إذا دخلت في الاسم، فإنها همزة وصل مفتوحةٌ؛ ليُخالَفَ أيضًا بينها وبين سائر ما أولُه همزة وصل؛

---

(١) المقتضب ٣٦٣/١.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٠/٤.

(٣) الكتاب ١٤٨/٤.

(٤) أما في الفعل فتضم همزة الوصل إذا كان ثالثه مضمومًا مثل (اُخْرُج)؛ لئلا ينتقل من كسر إلى ضم أصلي، ليس بينهما إلا سكون، إذ هو كلا فصل، وأما نحو (اِبْنُم واِمْرُؤ) في الأسماء فالضم غير لازم، بل متغير مع الإعراب، فالهمزة فيهما مكسورة كغيرهما من الأسماء، ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٣٦٨/٢، واللمع لابن جني ص٢٩٢

(٥) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني ١١٧/١.

لكونها مفصولة عمّا هي فيه، إذ هي داخلة في حرف اتصل بالاسم، وهو حرف التعريف، بينما همزة الوصل في غيرها جزء من الاسم أو الفعل الذي هي فيه[1].

وبناء على فتح همزة الوصل في هذين الموضعين فحسب[2] تفريقًا بينها فيهما وفي ما عداهما وجب بقاؤها فيهما دون سواهما إذا دخلت عليها همزة الاستفهام؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل في هذين الموضعين كذلك، فلو حذفت همزة الوصل منهما كما تحذف من غيرهما إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لانعدام الحاجة إليها واستغناء بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل، فيقال مثلًا: (أبنك هذا؟ أسمك كذا؟) = لالتبست همزة الاستفهام بالهمزة فيهما، لاشتراكهما في الفتح، فكان لا بد من بقائها فيهما مع همزة الاستفهام منعًا للبس، فيؤولان مدة، فيقال مثلًا: (آلرجل قائم؟)، قال الله تعالى: (آلله خير أم ما يشركون)[3]، ويقال: (آيمن الله وقع ذلك؟)[4]، بهمزتين استحالتا مدة.

ومن فروع هذا الاختصاص في استعمال (ايمن) في القسم لزوم حذف الخبر بعدها حين تكون مبتدأ؛ لأن من مواضع وجوب حذف الخبر أن يكون مبتدؤه صريحًا في القسم، فإذا كان كذلك كان الخبر معلومًا، مستغنًى عن ذكره بلزوم دلالة الكلام عليه، فيجب حذفه، على حد وجوب حذفه بعد (لولا)؛ للعلم به بما تدل عليه (لولا) من مطلق الوجود، فلا يقال: (ايمن الله قسمي لأفعلنّ)، أو نحو ذلك، وإن كان هذا هو المعنى، بل يقال: (ايمن الله لأفعلنّ)، بحذف

---

(١) ينظر الكتاب ١٤٨/٤، والمقتضب ٣٨٨/١، والأصول في النحو لابن السراج ٣٦٩/٢، وسر صناعة الإعراب ١١٧/١.

(٢) ينظر اللمع ص٢٩٣.

(٣) سورة النمل آية ٥٩.

(٤) ينظر الكتاب ١٥٠/٤، والمقتضب ٣٨٨/١، والأصول في النحو ٣٦٩/٢.

الخبر وجوبًا، ولولا اختصاص القسم به ما وجب الحذف؛ لاحتمال أن يكون الخبرُ معنًى آخرَ غيرَ القسم[١].

ونظير (ايمنُ) في الاختصاص بالقسم وما يترتب عليه من وجوب حذف خبره استغناءً عنه بدلالته على القسم للزومه له لفظ (لعمرُ الله) ونحوه[٢]، فإنه لا يستعمل إلا في القسم، وهو في نحو (لعمر الله لأفعلن) مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا[٣].

يقول سيبويه في تنظير أحدهما بالآخر في هذا المعنى، والتأكيد على بعض ما ورد من أحكام في (ايمن): ((باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم، وذلك قولك: (لعمر الله لأفعلنّ، وايم الله لأفعلنّ)، وبعض العرب يقول: (ايمن الكعبة لأفعلن)، كأنه قال: (لعمر الله المقسم به)، وكذلك (ايم الله، وايمن الله)، إلا أن ذا أكثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره))[٤].

ويقول ابن مالك: ((المبتدأ المتعيِّن للقسم نحو (لعَمْرُ الله ولايمن الله)، فإنهما لا يستعملان مقرونين باللام إلا مقسمًا بهما مرفوعين، فالتزم حذف خبرهما؛ لكونه مفهوم المعنى، مع سدِّ الجواب مسدّه))[٥].

ومن آثار لزومه للقسم فتحُ العين فيه، وإن كان أصلها الضمَّ[٦]؛ لكثرة ورود القسم به في كلامهم، ((كثُرَ الحلف؛ فاختاروا أخفَّ اللفظين، وتركوا

(١) ينظر الأصول في النحو ٤٣٤/١، والمقاصد الشافية ١٠٩/٢.
(٢) ينظر المقتضب ٣٢٤/٢، ٣٢٥.
(٣) ينظر اللمع لابن جني ص٢٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٤٥/١.
(٤) الكتاب ٥٠٢/٣-٥٠٣.
(٥) شرح التسهيل ٢٠١/٣.
(٦) ينظر علل النحو ص٥١٥.

الآخر الذي في معناه))[1]، يقول سيبويه: ((يقولون: (العَمْر والعُمْر)، لا يقولون في اليمين إلا بالفتح، يقولون كلُّهم: (لعَمْرُك)))[2].

وهو مرفوع بالابتداء ما دامت اللام داخلةً فيه؛ لأنها تمنع أن يعمل فيه شيء قبله، فإذا حذفت اللام صار منصوبًا على المصدرية، معمولًا لفعل محذوف[3].

حرفا الجرِّ الواو والتاء:

لا تجيء الواو والتاء حرفي جرٍّ إلا في سياق القسم، فيكون مجرورُهما مقسمًا به، ويفترقان بكون الواو تستعمل مع كلِّ اسم ظاهر أريد القسم به، أما التاء فلا تجرُّ إلا لفظَ الجلالةِ (الله) بصفةٍ خاصةٍ في المطّرد من كلام العرب[4]، وإن كان قد سُمع جرُّها للفظ (رَبٍّ)، أو لفظ (الكعبة) مقسمًا بهما[5].

وقد علّل بعضهم لاختصاص التاء بلفظ اسم (الله) تعالى مع دخول الواو على كل ظاهر بأنه ((التاء بدل من الواو هنا، كما أبدلت في (تراث، وتجاه، وتهمة، وتخمة)، ولما كانت بدلًا عن بدلٍ اختصّت –لضعفها– باسم الله تعالى خاصة؛ لأنه أكثر في باب القسم))[6].

وذلك أنّ النحاةَ يعدُّون الباء هي الأصلَ في القسم، وإن لم تقتصر في الجرِّ عليه، وأصالتها ناتجة من جهة أنها تجرُّ الظاهر والمضمر على حدٍّ سواء، بخلاف الواو والتاء، ومن جهة أنَّ فِعْلَ القسم يظهر معها، فيقال: (حلفت بالله

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ١/٤٠/أ.

(٢) الكتاب ١/٢١٠.

(٣) ينظر المقتضب ٢/٣٢٥، واللامات ص٨٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٨

(٤) ينظر اللمع ص٢٤٢.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٩٢.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٥.

لأفعلنّ)[1]، ولا يظهر مع الواو والتاء، فلا يقال: (حلفت واللهِ)، ولا (حلفت تاللهِ)، ومن جهة أن الباء تجرُّ في القسم وغيره، بخلاف الواو والتاء فهما مختصّان بالقسم[2].

ويقول ابن عصفور في كلامه على مواضع إبدال التاء من غيرها: ((وأُبدلت من واو القسم، في نحو (تالله)؛ لأن الأصل الباء، بدليل أنّك إذا جررت المضمر أتيت بالباء، فقلت: (به، وبك)؛ لأن المضمرات تردُّ الأشياء إلى أصولها، ثم أُبدِلت الواو من الباء، ثم أبدلتِ التاء من الواو، فإن قال قائل: ولعلّها أُبدلت من الباء، فالجواب: أنّ إبدال التاء من الواو قد ثبت، ولم يثبت إبدالها من الباء، فكان الحمل على ما له نظيرٌ أولى، وأيضًا فإن العرب لما لم تجرَّ بها إلا اسم الله –تعالى– دلَّ ذلك على أنها بدلٌ من بدلٍ؛ لأنّ العربَ تخصُّ البدل من البدل بشيءٍ بعينه))[3].

ومن أحكام حروف القسم الثلاثة أنه لا يجمع بينها، ولا بين بعضها، فلا يقال (وبالله) ولا (وتالله) مرادًا بالحرفين معًا القسم، وإنما تكون الواو هنا بمعنى آخر، كالعطف، فإذا كانت للقسم استغني بها عن الباء، وكذلك إذا جاءت التاء للقسم استغني بها عن الواو، وهذا الحكم فرع على أصلِ أنه (لا يجمع بين العوض والمعوَّض)، وذلك أن الواو بدل من الباء، والتاء بدل من الواو[4].

وبهذا المعنى رُدَّ على الكوفيين فيما ذهبوا إليه من كون الاسم المجرور بعد (واو رُبَّ) مجرورًا بالواو؛ لنيابتها عن (رُبَّ)، لا بـــ(رُبَّ) المحذوفةِ بعد الواو، فكان الرد عليهم بأن ((واو القسم لما كانت عوضًا عن الباء لم يجز أن

(١) ينظر الصاحبي ص١٣٦، وسر صناعة الإعراب ١٤٣/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٤٧٥.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢، والجنى الداني ص٤٥.

(٣) الممتع في التصريف ص٢٥٥.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ١٢١/٢، ٦٣٨، والممتع ص٢٥٥.

يُجمع بينهما، فلا يقال: (وبالله لأفعلنّ)، وتجعلهما حرفي قسم، وكذلك التاء، لما كانت عوضًا من الواو كما كانت الواو عوضًا من الباء لم يجمع بينهما، فلا يقال: (وتالله)، وتجعلهما حرفي قسم؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، فأما قوله تعالى: ((وتالله لأكيدنّ أصنامكم)) فالواو فيه واو عطف، وليست واو قسم؛ فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم، فلما جاز الجمع بين الواو و(رُبَّ) دلّ على أنها ليست عوضًا عنها))[1]، وهذا يؤكِّد كون الواو لا تَجُرّ إلا إذا كانت للقسم، والقول بأنها تجر نيابة عن (ربّ) يخرجها إلى غير القسم.

وكذلك كان إبدال الواو من الباء وإبدال التاء من الواو في القسم معتمدَ بعضهم في ترجيح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين في المسألة الخلافية الواقعة بينهم في حكم عمل حرف القسم للجر حال حذفه بغير عوض[2]، فالكوفيون يجيزون ذلك، والبصريون يجعلون همزة الاستفهام في نحو (آللهِ لأفعلنّ) والهاء في نحو (هالله لأفعلن) عوضًا عن حرف القسم المحذوف، فيكون الجرُّ بهما، لا بالمحذوف، ولا يجمع بينهما[3]، يقول ابن مالك: ((مذهب الأخفش أنّ الجرَّ –هنا– بالعوِض من الحرف، لا بالحرف المحذوف، وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحقّقين، وهو مذهبٌ قويٌّ؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو، ولا خلاف في أن الجرّ بعد الواو والتاء بهما، فكذا ينبغي أن يكون الجرُّ بعد (آ) أو (ها) بهما، لا بالمعوّض منه))[4].

ومما له صلة بقصر استعمال هذين الحرفين (الواو والتاء) جارَّين على القسم ما ذكره النحاة من كون (مُن) مضمومةِ الميمِ مقصورًا استعمالها على

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (م٥٥) ٣٨١/١.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (م٥٧) ٣٩٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ٥٠٠/٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢.

القسم أيضًا، بل على لفظ (ربِّي) خصوصًا، ولكنهم مختلفون في هذه الكلمة[١]، أحرف جرٍّ هي؟ فيكون حكمها كحكم التاء في كونها مقصورة على لفظ الجلالة (الله)، أم اسمٌ؟ فتكون بقيةً من لفظ (ايمن) المستعمل في القسم، وصورةً من صور تنوُّعِها؛ لكثرة استعمالها، كما سبق، وظاهر كلام سيبويه أنها حرف جرّ؛ لأنه نظّر لها بالواو والتاء في القسم، وذكرها كالفرعِ لحرف الجر (مِن)، إلا أنها بضم الميم لا تكون إلا في القسم، وعلى هذا تكون حرف جر مختصًّا بالقسم، يقول: ((واعلم أنّ من العرب من يقول: (مِنْ ربِّي لأفعلنّ ذلك)، و(مُنْ ربِّي إنّك لأشرٌ)، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: (والله لأفعلنّ)، ولا يدخلونها في غير (رَبِّي)، كما لا يدخلون التاء في غير (الله)، ولكنّ الواو لازمة لكل اسم يقسم به، والباء))[٢].

(إيْ) الجوابيّة:

وهي حرف جواب بمعنى (نعم)، إلا أنه ملازم للقسم، فلا يستعمل إلا معه، تصديقًا للخبر، ووعدًا للطالب، وإخبارًا للسائل، فتكون مسبوقة باستفهام، وهو أكثر أحوالها[٣]، كقول الله تعالى: ((ويستنبئونك أحقٌّ هو قل إيْ وربِّي إنه لحقٌّ))[٤].

وقد تذكر واو القسم بعده، فليس فيه إلا إثبات يائه ساكنة، وقد يحذف حرف القسم الجارّ بعده ففيه ثلاثة أوجه: حذف الياء وإبقاء الهمزة، وإثبات الياء مع فتحها، وإثباتها ساكنة، فيقال: (إيْ الله)، فعلى هذا الوجه يجتمع الساكنان،

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٩/١، والجنى الداني ٣٢١، ٣٢٢، والتذييل والتكميل ١٥٨/١١.

(٢) الكتاب ٤٩٩/٣.

(٣) ينظر المقتضب ٣٣٠/٢، وشرح الرضي للكافية ١٣٦٨/٤.

(٤) سورة يونس آية ٥٣.

ياء (إي) بلام (أل) من اللفظ الكريم المدغم في مثله[1]، ((والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب؛ بصون آخره عن التحريك والحذف، وإن كان يلزم ساكنان على غير حدِّه؛ لأنهما في كلمتين؛ إجراءً لهما مُجرى كلمة واحدة كـ(الضالّين) و(تُمُودّ الثوب)، كما في (ها الله)، وهذا من خصائص لفظة (الله)))[2].

ومن أحكامها أنها لا يستعمل معها فعل القسم، فلا يقال: (إيْ حلفت بربي)، وأنها تلازم ثلاثة ألفاظ يقسم بها لا غير، وهي لفظ الجلالة (الله)، ولفظ (ربي)، ولفظ (لعمري)، وأنها إذا جاءت مع اللفظ الكريم (الله) من دون حرف الجرّ، فإما أن يكون بعدها حرف التنبيه (ها) فيقال: (إي ها الله ذا)، فلفظ الجلالة حينئذٍ مجرورٌ وجوبًا؛ لنيابة حرف التنبيه عن حرف الجر في العمل، كما سبق، ولا بد فيه من ذكر (ذا) بعد لفظ الجلالة؛ لأنها من جملة القسم وتمامه، وأصله اسم الإشارة (هذا) فقدمت (ها) التنبيه وأُخِّر اسم الإشارة، كما في نحو (ها أنا ذا)، وإما ألّا يكون حرف التنبيه معها بل يقال: (إي الله)، فيكون لفظ الجلالة منصوبًا بفعل القسم المقدّر[3]، وليست (إي) بدلًا من حرف القسم؛ لأنه يجمع بينهما، كما في الآية السابقة، ولو كانت بدلًا ما جمع بينهما؛ لأنه لا يجمع بين البدل والمبدل منه، ولا بين العوض والمعوّض، فما هي إلا حرف جواب ملازم للقسم[4].

---

(١) ينظر الأصول في النحو ٤٣٣/١، والمفصل ص٣١٥، ٣١٦، والجنى الداني ص٢٣٤، ٢٣٥، ومغني اللبيب ص٨٧.

(٢) شرح الرضي للكافية ١٣٦٩/٤، وينظر ١١٩٣/٤-١١٩٤.

(٣) ينظر الكتاب ٣٥٤/٢، وشرح الرضي للكافية ١١٩٤/٤، ١٣٦٩، وتمهيد القواعد على تسهيل الفوائد ٣١٤١/٦.

(٤) ينظر الكتاب ٥٠٠/٣، ٥٠١، والمقتضب ٣٣٠/٢.

ومما له صلة ما ذكره بعض النحاة أن لفظ (جَيْرِ) المستعملِ في الجواب نظير (إي) في لزوم سياق القسم، فلا يستعمل في غيره، وهذا مبني على القول بأنه اسم بمعنى (حقًّا)، وبنوا على ذلك أنه مبنيٌّ لقلة تمكنه وتصرُّفه في الكلام؛ بملازمته القسم فهو مشبه للحرف[1]، إلا أنّ أكثرهم لم يقصروه على القسم، ولم يعدُّوه اسمًا، بل هو عندهم من حروف الجواب، شأنه في ذلك شأن (نَعَمِ) الجوابية، نعم نصّ بعضهم على أن الغالب فيه استعماله في القسم، لكنّ ذلك غير لازم، بل قد يستعمل في غير القسم، فهو في هذا نظير الظرف (عوض)؛ بكونه يكثر وروده في سياق القسم لكنه غير ملازم له[2]، يقول ابن مالك: ((وزعم قوم أنّ (جير) اسم بمعنى (حقًّا)، والصحيح أنها حرف بمعنى (نعم)؛ لأن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن تقع فيها (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن تقع فيه (حقًّا)، فإلحاقها بـــ(نعم) أولى، وأيضًا فإنها أشبه بـــ(نعم) في الاستعمال، ولذلك بنيت، ولو وافقت (حقًّا) في الاسمية لأعربت، ولجاز أن تصحبها الألف واللام، كما أن (حقًّا) كذلك... وقد يجاب بـــ(جَيرِ) دون قسم مراد، كما يجاب بأخواتها إلا (إيْ)، فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم))[3]، فهذا فرق ظاهر بين (إي) وغيرها من أحرف الجواب.

**

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٣/٢، والتذييل والتكميل ٤٠٨/١١.

(٢) ينظر شرح الرضي للكافية ١٢١٢/٤، ١٢١٣، وخزانة الأدب ١٠٣/١٠.

(٣) شرح التسهيل ٢١٩/٣-٢٢٠.

الفصل الرابع

المستعملُ من اللغةِ في سياقِ النّداء خاصّة

ألفاظ قصر استعمالها على النداء:

ذكر طائفة من علماء العربية عددًا من الألفاظ قد قَصَرتِ العرب استعمالها على سياق النداء، ولم تستعمل في غيره إلا ما وقع لبعضها على سبيل الضرورة، أما في سعة الكلام فلا.

ويدل استعمالهم لها في سياق النداء في سعة الكلام، ودورانها فيه على ألسنتهم بكثرةٍ، مع امتناعهم من ذلك في غير سياق النداء، ورفضهم له على أن ذلك مقصودٌ لهم، وهم به معنيُّون.

ويمكن تقسيم تلك الألفاظ الملازمة للنداء والمقصور استعمالها عليه قسمين[1]:

الأول: سماعي، ويقصد به الأسماء التي نُقِل عن العرب استعمالهم لها بألفاظها في النداء دون غيره، ومنها: (اللهم)، وأصله (يا الله)، حذفت (يا) النداء، وعوِّض عنها بالميم في آخره[2]، ولفظ الجلالة ليس مقصورًا على النداء، وإنما المقصور عليه كونه بالميم، وهو فرع على اختصاص لفظ الجلالة بمباشرة (يا) النداء له؛ لأن الاسم إذا كان فيه (أل) فإن الياء لا تباشره، إلا أن هذا اللفظ الكريم ((اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثُر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحرف))[3]، فكان

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٠٥، والمقاصد الشافية ٥/٣٤٧-٣٤٩.

(٢) ينظر الكتاب ٢/١٩٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٣/٤٣/أ.

(٣) الكتاب ٢/١٩٥.

اختصاصُ (اللهمّ) بالنداء فرعًا على اختصاص (يا الله) به؛ لكون الميم عوضًا من حرف النداء[١].

وقد رتّب الخليلُ وسيبويهِ على اختصاص (اللهم) بالنداء أنه لا ينعت؛ لأنه غير متمكَّن في الاستعمال؛ لاختصاصه بالنداء، وما ورد مما ظاهره نعت هذا الاسم الكريم فيُحمل على أنه نداء ثانٍ[٢]، كما في قول الله تعالى: ((قل اللهمَّ فاطر السموات والأرض...))[٣]، وصرَّح بعض النحاة بأن الأسماء المختصة بالنداء كلَّها لا توصف[٤].

ومنها: (أبت وأمَّت)، بفتح التاء وكسرها، واختصاص النداء بهما إنما يكون عند دخول التاء عليهما، أما إذا لم تدخل التاء فلا اختصاص لشيء من السياقات بهما، وهي فيهما عوض عن ياء المتكلم، والأصل (يا أبي، ويا أمّي)؛ ولهذا لا يجمع بين الياء والتاء فيهما، على حدِّ امتناع الجمع بين العوض والمعوَّض[٥]، يقول ابن الشجري: ((ومما لم يستعملوه إلا في النداء إدخال تاء التأنيث على الأب والأمّ، تقول: (يا أبتِ لا تفعل، ويا أمّتِ لا تفعلي)...))[٦].

وقد نظّر سيبويه لاختصاص النداء بـــ(أبت، وأمّت) باختصاصه أيضًا بمجيء (أيّ) موصوفة غير مضافة[٧]، وذلك أن (أيًّا) ملازمة للإضافة، أو للتنوين القائم مقامها، إلا أن تكون في النداء خاصة، فإنها لا تضاف، ولا

---

(١) ينظر تمهيد القواعد ٣٦١٤/٧.

(٢) ينظر الكتاب ١٩٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٤٣/٣/أ.

(٣) سورة الزمر، آية ٤٦.

(٤) ينظر شرح الرضي للكافية ٥١١/١.

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٢١١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٤٩/٣/ب، وتمهيد القواعد ٣٦١٥/٧، والمقاصد الشافية ٣٤٥/٥.

(٦) أمالي ابن الشجري ٣٤١/٢.

(٧) ينظر الكتاب ٢١١/٢.

تنوّن[1]، وتلحقها الهاء، فيقال: (أيُّها، وأيّتُها)؛ زيادةً في التنبيه؛ لأن النداء تنبيه[2]، أو عوضًا عن المضاف[3].

ومن ألفاظ النداء خاصة: (يا لؤمان، ويا ملأم)، بمعنى (لئيم)، و(يا نَومان) وهو كثير النوم، و(يا هناهُ)، وهي كناية عن المنادى النكرة، وأصلها (هنٌ، وهَنَةٌ)، كناية عن الشيء عامة، وليسا مخصوصين بالنداء، وإنما يكون اختصاص النداء بها حال إشباع فتحتها، فتتولّد منها الألف[4]، يقول سيبويه: ((ومن هذا النحو أسماءٌ اختُصَّ بها الاسم المنادى، لا يجوز منها شيءٌ في غير النداء، نحو: (يا نومان، ويا هناه، ويا فلُ)))[5].

ومنها: (فُلُ) للمذكر بمعنى (رجل)، و(فُلَة) للمؤنث، بمعنى (امرأة)[6]، فهما لمن يعقل خاصة، ويحتمل أنهما محذوفان من كلمة (فلان وفلانة)، ويحتمل أنهما كلمتان مستقلتان[7]، وهما مختصتان بالنداء على الاحتمالين، فإن كانتا مرتجلتين قائمتين بأنفسهما، فهما مختصتان بالنداء بإطلاق، وإن كانتا محذوفتين من (فلان وفلانة) فالمختص بالنداء هو الحذف منها، فإذا استعملتا تامّتين بلا حذف لم تختصّا بالنداء دون غيره[8].

---

(١) ينظر شرح الرضي للكافية ٤٤٦/١.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٥٠/٣/أ، وعلل النحو ص٣٤٦، وشرح الرضي للكافية ٤٤٦/١.

(٣) ينظر علل النحو ص٣٤٦، وشرح الرضي للكافية ٤٤٦/١.

(٤) ينظر الصحاح للجوهري (هنو) ٢٥٣٧/٦، وشرح التسهيل ٤١٩/٣، وتمهيد القواعد ٣٦١٥/٧.

(٥) الكتاب ١٩٨/٢ ، وينظر نحوه في المقتضب ٢٣٥/٤.

(٦) ينظر تمهيد القواعد ٣٦١٣/٧.

(٧) ينظر شرح التسهيل ٤١٩/٣.

(٨) ينظر المسائل البصريات للفارسي ص٦٢٧، ٦٢٨، والمقاصد الشافية ٣٤٧/٥، ٣٤٨.

وقد حُكي عن الفراء أن (فل) مرخّم من (فلان)[١]؛ وكأنه لما كان الترخيم من خصائص النداء، و(فل) لا يستعمل إلا في النداء قد تحقق فيه حال الترخيم، بحذف الحرف الأخير ثم حرف المد.

والأظهر أن (فلُ) في النداء ليست محذوفةً من (فلان) حذفًا مطلقًا، ولا ترخيمًا له، فأما كونها ليست محذوفة من (فلان) حذفًا مطلقًا فلأن هذا الحذف مقيّد بحال الاضطرار، مع عدم التزامه في ذلك بالنداء، بينما (فلُ) المستعملة في النداء مقصورة عليه، وواردة في سعة الكلام، هذا شيء.

وشيء آخر، أن (فلَ) المحذوفة معربة بالحركات، كقول أبي النجم[٢]:

في لجّةٍ أمسكْ فلانًا عن فلِ

فجاءت مجرورة بالحرف، آخذةً حكمَ أصلها، أمّا (فلُ) المخصوصة بالنداء فهي مبنية على الضمّ، على مقتضى ما يحدثه البناءُ في الاسم المفرد.

وشيء ثالث أن (فلانًا) وما حذف منه كناية عن علم خاص غالبًا، بينما (فلُ) كناية عن نكرة، إذ هي بمعنى (رجل)، و(فلة) بمعنى (امرأة)[٣].

وأما كونها ليست ترخيمًا لـ(فلان) -وإن اختصت هي والترخيم بالنداء- فلأنّه لا يحذف من المرخّم حرف المد الذي قبل الآخر إلا أن يكون الباقي بعد حذفه ثلاثةَ أحرف فأكثر[٤].

ولأن نظيره (فلة) للمؤنث لا يتصوّر فيه معنى الترخيم أصلًا؛ لأن الترخيم يكون بحذف التاء من آخره[٥]، وحمل النظير على النظير من الأصول المعتبرة.

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٧/٢، وشرح الرضي للكافية ٥٠٩/١.
(٢) ينظر الكتاب ٢٤٨/٢.
(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢٤٨/٢.
(٤) ينظر المقتضب ٢٣٧/٤، والأصول في النحو ٣٥٠/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٧/٢.
(٥) ينظر المقتضب ٢٣٨/٤، وشرح الرضي للكافية ٥٠٩/١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٤١٥.

يقول سيبويه: ((وأما قول العرب: (يا فلُ أقبل)، فإنهم لم يجعلوه اسمًا حذفوا منه شيئًا يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة (دم)، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول (يا فُلَ)))[1]، يعني على لغة من ينتظر؛ لأن المرخّم يجوز فيه الوجهان، الضمُّ، وانتظار المحذوف، كما سيجيء في الكلام على الترخيم[2].

الثاني من قسمي الأسماء المخصوصة بالنداء: ما هو شبيه بالمقيس، لكونه جاء على وزن صيغة معينة، بحيث يمكن أن تطّرد تلك الصيغة في ذلك المعنى مع التزام كونها في سياق النداء خاصة، وهو ثلاثة أوزان: وزن (فُعَل) لسب المذكر، ووزن (فَعالِ) لسب المؤنث، ووزن (مفعلان)، في المدح والذم[3].

وإنما قلت: (شبيه بالقياس)؛ لأن الكلام على اطّراد هذه الصيغ في النداء وعدم اطّرادها محلُّ خلاف بين النحاة، فبعضهم يطردُها من كل فعلٍ ثلاثيٍّ[4]، فيقال مثلًا: (يا كُذَب، ويا كذاب، ويا مكذبان) من (كَذَب)، و(يا لُؤَم، ويا لآم، ويا ملْأمان) من (لَؤُمَ)، و(يا سُرَقُ ويا سَراقِ، ويا مسرقان) من (سَرَقَ)، وهكذا، وبعضهم يوقفهما على ما سُمع مما جاء على هذه الأوزان، كـ(يا غُدَرُ، ويا غَدارِ، ويا فُسَقُ، ويا فَساقِ، ويا خُبَثُ، ويا خَباثِ، ويا لُكَعُ، ويا لَكاعِ، ويا مكرمان، ويا ملأمان، ويا مخْبثان)، ونحو ذلك، باعتبار أنها ألفاظ ثبت بها السماع في النداء خاصة، منضبطة بهذه الصيغ، وكذلك ما كان نحوها مما ثبت في السماع، وإن جاء على وزن صيغة معينة[5]، وبعضهم عدَّ (فُعَل) و(فعالِ)

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٢) وينظر شرح كتاب سيبويه للرماني ١/٢٧٠.

(٣) ينظر الكتاب ٢/١٩٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٠٥، وشرح الرضي للكافية ١/٥١٠، وتمهيد القواعد ٧/٣٦١٥.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢/٢٠٥، والمقاصد الشافية ٥/٣٥٥، ٣٥٦.

(٥) ينظر تمهيد القواعد ٧/٣٦١٥، والمقاصد الشافية ٥/٣٥٥.

مقيسين، بخلاف (مفعلان)، فقد جعله سماعيًّا[1]، وبعضهم قاس وزن (فَعالِ) في سب الأنثى فحسب، من كل فعل ثلاثي مجرّد؛ لأنه أكثر ورودًا، فكان قصد القياس فيه أظهر، ولأن له نظيرًا مقيسًا، وهو اسم الفعل من الثلاثي، مثل (نزالِ) بمعنى (انزل)[2]، وربما قوّى هذا التفريقَ بين هذه الصيغ مجيءُ (فعالِ) مبنيًّا على الكسر، خلافًا لما يقتضيه النداء من بناء أمثاله من الألفاظ المفردة المسموعة، وكذلك ما كان على وزن (فُعَل ومفعلان) على الضم، فكان القياس فيه أجرى[3].

يقول ابن الشجري في التنصيص على استعمال هذه الصيغ الثلاث في النداء، وما جرى عليها من ألفاظ مقصورة عليه في المطّرد من كلام العرب: ((ومما اختصَّ بالنداء عدولهم عن (فاعل وفعيل) إلى (مَفْعَلان)، كقولهم: (يا مكذبان، ويا مخبثان، ويا ملأمان)، يريدون: (يا كاذب، ويا خبيث، ويا لئيم)، بالغوا في وصفه بالكذب، والخبث، واللؤم، وقالوا: (يا مكرمان)، فبالغوا في وصفه بالكرم، ومن الأمثلة التي عدلوا إليها في النداء: (فُعَل، وفَعالِ)، كقولهم: (يا فُسَقُ، ويا خبث، ويا غدر، ويا لكع)، وللمرأة: (يا فَساقِ، ويا خباث، ويا غدار، ويا لكاعِ)، ولا يكادون يستعملون شيئًا من هذين الضربين في غير النداء إلا على سبيل الشذوذ))[4].

الترخيم:

الترخيم في اصطلاح علم العربية له مفهومان، أحدهما في النحو، والآخر في الصرف، فأما الذي في الصرف فمرتبط بالتصغير، فيسمّى (تصغير

---

(١) ينظر شرح الرضي للكافية ٥١٠/١.
(٢) ينظر الأصول في النحو ٩٠/٢، وشرح التسهيل ٤١٩/٣، ٤٢٠، وشرح ابن الناظم ص٤١٥، ٤١٦، والمقاصد الشافية ٣٤٩/٥، ٣٥٢.
(٣) ينظر تمهيد القواعد ٣٦١٦/٧.
(٤) أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢.

الترخيم)، أو (ترخيم التصغير)، وهو مصطلح مركّب، يُقصد به ((أن تصغِّر الاسم على حذف الزوائد التي فيه))[١]، وليس مرادًا هنا.

وإنما المراد الترخيم النحويّ، ويعني حذفَ آخر بعض الأسماء المناداة؛ تخفيفًا؛ لكثرة النداء في الكلام[٢]، فيقال في نحو (يا حارث): (يا حار)، وفي نحو (يا سعاد): (يا سعا).

وهذا الحذف لآخر المنادى مقصور استعماله على النداء، فلا يرخّم الاسم بحذف آخره في غير النداء إلا في ضرورة الشعر، وقيّد بعضهم ما يرخّم للضرورة بكونه صالحًا للنداء أيضًا، فلا يرخّم ما فيه (أل) مثلًا، ولو ضرورة؛ لأنه لا يصح نداؤه أصلًا، أما ما كان منادى فهذا الحذف منقاس ومطرد فيه[٣].

ويكون هذا الترخيم خاصًّا بالاسم الذي يكون نداؤه سببًا في بنائه، وهو المفرد العلم؛ ((لأن النداء لـــمّا غيّره وصيّره مبنيًّا بعد أن كان معربًا في غير النداء تجرّؤوا عليه، فغيّروه بالترخيم؛ لأن النداء باب تغيير، والترخيم تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير، فما لم يتغيّر بالنداء لا يتغيّر بالترخيم))[٤]، وهذا أثر من آثار تغيير النداء لهذا النوع من الأسماء، وهو نظير حذف التنوين منه؛ لأجل بنائه على الضم، وعلى هذا لا يرخّم ما بقي على أصله من النصب والإعراب؛ فلم يتغير عن حاله بالنداء، وهو المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة المحضة غير المقصودة[٥].

---

(١) المقتضب ٢٩٢/٢، وينظر كتاب سيبويه ٤٧٦/٣.

(٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٣٥٩/١، واللمع في العربية ص١٧٦.

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣٩٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ص٢٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف (م٤٨) ٣٤٩/١، وشرح التسهيل ٤٣١/٣، والمقاصد الشافية ٤٠٥/٥، ٤٠٦.

(٤) المقاصد الشافية ٤١١/٥.

(٥) ينظر شرح اللمع لابن برهان ص٢٨٦، وتوجيه اللمع شرح ص٣٣١.

فإن كان آخر الاسم المراد ترخيمه تاء التأنيث فإنها تحذف منه مطلقًا، سواء كان علمًا أم غير علم، وسواء كان على ثلاثة أحرف أم أكثر[١]، يقول سيبويه: ((اعلم أن كلَّ اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسمًا خاصًّا غالبًا، أو اسمًا عامًّا لكل واحد من أمّة، فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب، فأما ما كان اسمًا غالبًا فنحو قولك: (يا سَلَمَ أقبل)، وأما الاسم العام فنحو قول العجّاج: (جاريَ لا تستنكري عذيري)، إذا أردت (يا سَلَمَةُ ويا جاريَةُ)، وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك: (يا شا ادْجني)، و(يا ثُبَ أقبلي)، إذا أردت (شاةً وثبة)))[٢].

وإن لم تكن التاء فيه فلا يرخّم إلا ما كان علمًا، وبشرط ألا تقلَّ حروفه عن أربعة، وقد شذ ترخيم (صاحب) وهو غير علمٍ على (صاح)؛ لكثرته في كلامهم، حتى لم يكد يستعمل إلا مرخّمًا، وأجاز الفراء ترخيم الثلاثي إذا كان محرَّك الوسط؛ مثل (عمر)، والجمهور على خلاف ذلك[٣].

ثم إن كان ما بقي بعد المحذوف حرف مدٍّ حذف أيضًا، فيقال في ترخيم نحو (منصور وعثمان): (يا منصُ، ويا عثمَ)، إلا أن يبقى الاسم بعد حذفه على حرفين فلا يحذف حرف المدّ؛ ((لأنّك لو حذفته لبقي الاسم على حرفين، فنقص عن أقلّ الأصول))[٤]، فيقال في ترخيم نحو (عماد وسعيد): (يا عما، ويا سعي)، فلا يحذف حرف اللين فيهما[٥].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٤٢١/٣، ٤٢٢.

(٢) الكتاب ٢٤١/٢.

(٣) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٣٦٥/١، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢، ٢٠، وشرح التسهيل ٤٢٣/٣.

(٤) توجيه اللمع ص٣٣٥.

(٥) ينظر الأصول في النحو ٣٩٥/١.

وإذا رخِّم الاسم المستحقُّ للترخيم كان ما بقي بعد حذف آخره على أحد أمرين: إما أن يعامل كما لو كان ما بقي هو الآخرَ على الحقيقة، فيضمُّ أيًّا كانت حركته قبل ذلك، وهذا ما يسمى بلغة من لا ينتظر، أي لا ينتظر المحذوف، فيجعل ما بقي بعد ذلك المحذوف آخر الكلمة، فيكون هو محلَّ البناء على الضم الذي يتطلّبه النداء، وإما أن يعتبر المحذوف فيبقى ما بقي على حاله، وهذه لغة من ينتظر، فيقدّر البناء على الحرف المحذوف للترخيم، فيقال في نحو (يا حارِثُ، ويا جعفَرُ) على لغة انتظار المحذوف (يا حارِ، ويا جعْفَ)، وعلى لغة عدم الانتظار (يا حارُ، ويا جعفُ) بالبناء على الضم[1]، إلا أن يكون ما بقي يوهم تمام الاسم لو بني على الضم، فيلتزم في لغة من لا ينتظر دفعًا للبس، كأن يرخم نحو (ضخْمَة)، فيجب أن يقال: (يا ضَخْمَ) على نية انتظار المحذوف؛ لأنه لو قيل فيه (يا ضخْمُ) بالضمِّ لالتبس بنداء المذكر[2].

فهذه أظهر أحكام الترخيم وأشهرها مما له صلة بقصر الترخيم في استعماله على سياق النداء خاصة.

**

(١) ينظر النوادر في اللغة لأبي زيد ص٢٠٦-٢٠٨، وتوجيه اللمع ص٣٣١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٥/٣.

الخاتمة

أحمد الله تعالى على ما يسّر من تمام هذا البحث، وما وفَّق إليه من بلوغ المقصود منه، مع بَوْئِي بالتقصير، واعترافي بالنقص، ولا غرو؛ فهو جِبلّة، جُبِلتُ عليها، والله المستعان.

وفيما يلي عرضٌ لأهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، وقرّرها، أو أكّدها:

١. لا يتقدّم حرفُ الجرّ (مِن) ومجرورُه المفضّل عليه على اسم التفضيل إلا أن يكون المجرور اسمَ استفهام، أو مضافاً إلى اسم الاستفهام، فيجب تقديمه في صدر جملته؛ لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام، وهذا الموضع الوحيد الذي يجوز فيه تقدّم هذا الحرفِ ومجرورِه على اسم التفضيل، وإن كان الأصل أن يتوسع في الجار والمجرور ما لا يتوسّع في غيرهما، وهذه المسألة من المسائل التي لم تشتهر بين متقدّمي النحويين.

٢. إذا أريد حكاية جملة ملحونة فالصواب أن يُصلح ما فسد منها، أو أن تحكى على المعنى، ولا تحكى على لفظها الملحون؛ لأنه إذا كان يجوز بالإجماع حكايتها على المعنى وإن كانت معربة صحيحة، فتعيّنه إذا كانت ملحونة هو الوجه.

٣. المقيس المطّرد في كلام العرب ألا يحكى المفرد إلا مع الاستفهام، ويكون ذلك بـــ(أيٍّ ومن) الاستفهاميتين خصوصًا.

٤. لا يُحكى من المعارف إلا الأعلام خاصةً، ولا يُحكى النكرة بلفظه، وإنما تكون حكايته بأحد اسمي الاستفهام (أيٍّ، ومَن).

٥. يُحكى الاسم النكرة بـــ(أيٍّ) الاستفهامية في الوصل والوقف، للعقلاء وغيرهم، وتظهر عليها الحركات الإعرابية كما هي على الاسم المحكيّ بها؛ لأنها معربة.

٦. يُحكى بـــ(مَن) الاستفهامية عن العقلاء فحسب، وفي الوقف خاصةً، فيضاف عليها حروف العلة المناسبة لعلامات إعراب الاسم النكرة المحكيِّ بها؛ لتدلّ على ارتباط اسم الاستفهام بتلك النكرة، وحكايته لها، أمّا إذا استُعملت (مَن) في الوصل فإنها تبقى على أصلها، ساكنة النون، ولا تضاف حروف المد عليها، ويكون استعمالها من قبيل الاستفهام الذي جاء على أصله، لا على الحكاية.

٧. (أيٌّ ومَن) الاستفهاميتان يطابقان الاسم النكرة الذي يحكيانه في إفراده وتثنيته وجمعه، وفي تذكيره وتأنيثه، كما طابقاه في إعرابه، هذا هو الغالب من كلام العرب، وبعض العرب يلزمه الإفراد والتذكير أيًّا كان نوع الاسم النكرة.

٨. من خصائص سياق الاستفهام أن يُستعمل القول بمعنى الظنّ بشروطه، فينصب مفعولين كما ينصبهما فعل الظن.

٩. من خصائص سياق الاستفهام حذف ألف (ما) الاستفهامية، إذا كانت في محلِّ جرٍّ، سواء بحرف الجر، أم باسم مضاف إليها.

١٠. خُصَّت (ما) الاستفهامية بحذف ألفها؛ لأنها مستقلة عما بعدها، ليست محتاجة إليه احتياج الموصولة والشرطية لما بعدها، ولأنها أصبحت مع الجارِّ لها بمنزلة الكلمة الواحدة، ولـــمّا كان لها الصدارة، وكان الجارّ لا بدّ أن يتقدّم عليها؛ لأنه لا يعمل فيما قبله، وجب تقديمه، فحُذفت ألف (ما)؛ لتبقى في حكم المتصدِّر، بما حصل لها من وجوب اتّصالها بما قبلها، ولو لم تحذف ألفها لبقيت مستقلة عما قبلها، فتأخرت.

١١. بين (ما) الشرطية والموصولة مشاكلة من أكثر من وجه، عمومِهما، وإبهامِهما، وكونهما سببين، يترتب خبر الموصولة عليها كترتُّب جواب الشرط على الشرط، ولحاجة كلٍّ منهما لما بعدهما، فالموصولة محتاجة

للصلة، والشرطية محتاجة للشرط والجزاء، وهذا التشاكل بينهما استدعى بقاء ألفيهما.

١٢. اتّخذ بعض النحاة من اختصاص الاستفهام بحذف ألف (ما) الاستفهامية دون غيرها أصلًا يحتجُّ به في مسائل خلافية، وفي ترجيح معانٍ تفسيرية.

١٣. حذف ألف (ما) الاستفهامية مع حذف حركتها حال الوقف عليها إجحافٌ بها، فكان واجبًا دخولُ هاء السكت عليها حال الوقف، في نحو (لِـمَه، وفيمَه) ونحوهما، للإبقاء على الحركة.

١٤. ألفاظ النكرات العامّة هي الألفاظ النكرات التي لا تستعمل إلا في النفي؛ فكان العموم ملازمًا لها؛ لأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ.

١٥. لفظ (أحد) له معنيان، أحدهما بمعنى كلمة (واحد)، فهو مثلها يستعملان في النفي والإيجاب، والآخر لاستغراق الجنس، فلا يستعمل إلا في النفي، وقد يزاد معه (مِن) تأكيدًا لذلك.

١٦. الأفعال الملازمة للنفي لا ينتقض نفيها بـ(إلا)؛ لأن ذلك يحيل الكلام إيجابًا، فيتناقضان.

١٧. الأفعال الملازمة للنفي لا يصاغ منها فعلا التعجُّب، ولا اسمُ التفضيل، ولا تُحوَّل إلى (فَعُلَ) لقصد المدح أو الذم؛ لأن ذلك كلَّه يشترط له ألا يكون فعله منفيًّا، فالملازم للنفي يدخل دخولًا أوّليًّا.

١٨. (قَطُّ) ظرف مستغرق لما مضى من الزمان، و(عَوْضُ) ظرف للزمان المستقبل، وهما ملازمان للنفي، ولهذا تصلح (قطّ) مع (لم)، فيقال: (لم أفعلْه قطُّ)، وتصلح (عوض) مع (لن)، فيقال: (لن أفعله عوضُ).

١٩. من أهمِّ الفروق بين حرفي الجواب (بلى ونعم) أن الأول مختص بالنفي، لا يستعمل في الإيجاب، والثاني يستعمل فيهما سواء.

٢٠. لام الجحود تسمى أيضًا لام النفي؛ لاختصاصها به، فلا تستعمل في غيره، وهذا مما يفرَّق به بينها وبين لام التعليل.

٢١. الفرق بين دلالة (مِن) الزائدة على استغراق الجنس وتأكيدها استغراقه هو نوع مدخولها، إن كان نكرة عامة، دالًّا بنفسه على العموم لملازمته للنفي فهو المستغرق للجنس، و(مِن) مؤكدة له، مثل: (ما جاء من أحدٍ)، وإن كان مجرورها نكرةً مطلقة، يحتمل كونه دالًّا على الجنس وعلى الواحد فتكون زيادة (مِن) معه للتنصيص على العموم، مثل: (ما جاء من رجلٍ)؛ لأنه لو قيل: (ما جاء رجلٌ) كان محتملًا لنفي الواحد، ولنفي الجنس، فمجيء (مِن) معه هو الذي ينصّ على العموم، ولو قيل: (ما جاء أحدٌ)، لكان الكلام نصًّا في العموم، وإن لم يؤتَ معه بـــ(مِن).

٢٢. الباء لا تزاد إلا في النفي، وهي تقابل اللام في المعنى؛ لأن كلًّا منهما مؤكِّد للسياق الذي هو فيه، فاللام تزاد لتوكيد الإثبات، في نحو (إنّ زيدًا لقائمٌ)، والباء تزاد لتوكيد النفي، في نحو (ما زيدٌ بقائمٍ).

٢٣. مجرور (مِن والباء) الزائدتين إذا كان مستثنى منه فإنه لا يجوز إتْباع المستثنى بـــ(إلا) على لفظه بالجر؛ لأنّ الإتباع على اللفظ يستلزم عمل هذين الحرفين في الإيجاب؛ لما تقرّر من أنّ (إلا) تنقض النفي، وتحيل الكلام إيجابًا، وهما لا يعملان إلا في سياق النفي.

٢٤. همزة (ايمن) في القسم همزة وصل مفتوحة، خلافًا لهمزة الوصل في نظائرها من سائر الأسماء المحفوظة؛ فإنها فيهنّ مكسورة، وهذا الحكم في همزة (ايمن) فرعٌ على اختصاصه بالقسم.

٢٥. فتح العين من (لعَمرك) -وأصلها الضمّ- أثر من آثار لزومه القسم، واختصاصه به.

٢٦. لولا اختصاص القسم بـــ(ايمن ولعمرك) ما وجب حذف خبريهما؛ لاحتمال أن يكون الخبر معنى غير القسم، فلما كانا مقصورين على القسم أغنى قصرهما عليه عن ذكر الخبر.

٢٧. حروف الجرِّ التي يقسَم بها أربعة: الباءُ، وهي الأصل في القسم، والواو، والتاء، ومُنْ، مضمومة الميم، على اعتبارها حرفَ جرٍّ، والحروف الثلاثة الأخيرة لا تستعمل حروف جرٍّ في غير القسم، أما الباء فغير مخصوصة بالقسم.

٢٨. اختصاص النداء بـــ(اللهمّ) متفرِّعٌ على اختصاص (يا) النداء بلفظ الجلالة (الله)، دون سائر ما فيه (أل).

٢٩. لا يُجمع بين ياء المتكلّم والتاء في (أبتِ، وأمّتِ)؛ لأنه جمع بين العوض والمعوَّض، وهو ممتنع.

٣٠. المترجِّح أن (فلُ) في النداء اسمٌ مختصٌّ به، وليس أصلُه (فلانًا) فرخِّمَ، ولا هو أصله فحذف منه حذفًا مطلقًا.

٣١. لا يُرخّم من الأسماء إلا ما تمكّن النداء من تغييره، وهو ما بنيَ لأجل النداء وأصله الإعراب، وهو المفرد المعرفة، فإنَّ تمكُّنَ النداءِ من تغييره عن حاله، من الإعراب إلى البناء مؤذن بتغييره بالترخيم أيضًا؛ لأنّ التغيير يأنَس بالتغيير.

هذا ما تيسّر عرضه من النتائج، وصلى الله على نبيِّنا محمد، وآله، وصحبه، والحمد لله ربِّ العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١. الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي، المتوفى سنة ٤١٥هـ، تحقيق عبدالمعين الملوحي، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
٣. إسفار الفصيح صنعة أبس سهل الهروي، المتوفى سنة ٤٣٣هـ، تحقيق الدكتور أحمد بن سعيد قشاش، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٢٠هـ.
٤. إصلاح المنطق لابن السكيت، المتوفى سنة ٢٤٤هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، طبعة دار المعارف بمصر.
٥. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، المتوفى سنة ٣١٦هـ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٦. أمالي ابن الشجري، المتوفى سنة ٥٤٢هـ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام، المتوفى سنة ٧٩١هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة المكتبة العصرية ببيروت.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، تحقيق محمد محييى الدين عبدالحميد، طبعة دار الفكر.
٩. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، طبعة كنوز إشبيليا، ودار القلم.

١٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين ابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، طبعة دار الكاتب العربي، عام ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧ م.

١١. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، طبعة مطبعة الأمانة بالقاهرة، الطبعة الأولى، عام١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.

١٢. تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم لصلاح الدين العلائي، المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق عادل عبدالموجود، وعلي معوض، طبعة دار الأرقم ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بـ(ناظر الجيش)، المتوفى سنة ٧٧٨هـ، تحقيق مجموعة من أساتذة جامعة الأزهر، طبعة دار السلام، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٤. توجيه اللمع شرح اللمع ابن جني لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق الدكتور فايز دياب، طبعة دار السلام، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٥. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطايش، طبعة المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٦. الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٧. حروف المعاني لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، المتوفى سنة ٣٤٠هـ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي، المتوفى سنة ١٠٩٣هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، طبعة مكتة الخانجي القاهرة.

١٩. الخصائص، لأبي الفتح بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، عام ١٩٩٩ م.

٢٠. ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور: نعمان محمد أمين طه، طبعة دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢١. سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، طبعة دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، عام ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.

٢٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، طبعة المكتبة التوفيقية.

٢٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٤. شرح التسهيل لابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢هـ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر.

٢٥. شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، المتوفى سنة ٤٤٢هـ، تحقيق الدكتور إبراهيم البعيمي، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢٦. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول لشهاب الدين القرافي، المتوفى سنة ٦٨٤هـ، طبعة دار الفكر ببيروت، عام ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

٢٧. شرح الجمل لأبي عبدالله بن الفخار، جزء من رسالة دكتوراه بعنوان: أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، للدكتور حماد بن محمد الثمالي.

٢٨. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، طبعة عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م.

٢٩. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، والدكتور يحيى بشير مصري، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٠. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي، المتوفى سنة ٦٨٦هـ، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية بلبنان.

٣١. شرح قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين بن هشام، المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة دار الخير.

٣٢. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ، (مخطوط).

٣٣. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني، المتوفى سنة ٣٨٤هـ، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للباحث: سيف بن عبدالرحمن العريفي، عام ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٤. شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢هـ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٥. شرح اللمع لأبي القاسم بن برهان، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق الدكتور فايز فارس، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٦. شرح المفصل لموفَّق الدين بن يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، علق عليه وراجعه مشيخة الأزهر، طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

٣٧. شرح المقدِّمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، المتوفى سنة ٤٦٩هـ، تحقيق خالد عبدالكريم.

٣٨. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٩. الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، تحقيق السيّد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.

٤٠. علل النحو لأبي الحسن محمد الوراق، المتوفى سنة ٣٢٥هـ، تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش، طبعة مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤١. الكتاب لسيبويه، المتوفى سنة ١٨٠ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

٤٢. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق غازي مختار طليمات، والدكتور عبد الإله نبهان، طبعة دار الفكر المعاصر بلبنان، ودار الفكر بسوريا، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٣. اللمع في العربية لأبي الفتح بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢هـ، تحقيق حامد المؤمن، طبعة عالم الكتب، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٤٤. اللامات لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٧، تحقيق مازن المبارك، طبعة دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٤٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق علي نجدي ناصف، والدكتور عبدالحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية بتقديم محمد بشير الإدلبي، طبعة دار سزكين ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤٦. المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٧. المخصص لأبي الحسن بن سيده، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، قدم له الدكتور خليل إبراهيم جفّال، طبعة دار إحياء التراث العربي، ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٤٨. المسائل البصْريات لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٤٩. معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش، المتوفى سنة ٢١٥هـ، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٥٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام، المتوفى سنة ٧٦١ه، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥١. المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، طبعة دار عمار، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٢. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة وزارة الأوقاف المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٩هـ.

٥٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ، تحقيق مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.

٥٤. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (المشهور بشرح الشواهد الكبري)، لبدر الدين العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، طبعة دار السلام، الطبعة الأولى، عام ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٥٥. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، طبعة مكتبة لبنان، الطبعة الثامنة.

٥٦. المنتخب من غريب كلام العرب لأبي الحسن الهنائي، المعروف بكراع النمل، المتوفى سنة ٣١٠هـ، تحقيق الدكتور محمد العُمَري، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٥٧. المنصف شرح ابن جني لكتاب تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، عام ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٥٨. منازل الحروف لعلي بن عيسى الرماني، المتوفى سنة ٣٨٤هـ، تحقيق إبراهيم السامرائي، طبعة دار الفكر بعمّان.
٥٩. موصِل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأزهري، تحقيق الدكتور عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٦٠. نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، الموفى سنة ٥٨١هـ، تحقيق عادل عبدالموجود، وعلي معوض، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٦١. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد، طبعة دار الشروق، الطبعة الأولى، عام ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، والدكتور عبدالعال سالم مكرم، طبعة مؤسسة الرسالة، عام ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

* * *